www.kassioun.org

965

الاثنين 11 ايار 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

البنزين المستورد لسورية 3 أضعاف العالمي

[12]

الافتتاحية

سيريتل... «قضية ضريبية»؟

تتفاعل حتى اللحظة قضية سيريتل ورامي مخلوف، رئيس مجلس إدارتها، وتخلفه عن سداد استحقاقات مالية للدولة. وبينما يجري إغراق وسائل الإعلام- «المعارض» و«الموالي» والخارجي- بتحليلات من كل شاكلة ولون، نرى محاولات بيّنة لتوظيف المسألة للترويج لثلاثة أوهام كبيرة، بغرض إخفاء حقيقة واحدة جوهرية.

الوهم الأول، هو: أنّ المسألة برمتها تعكس صراعاً وتقاسماً طائفي الطابع ضمن النخب الحاكمة؛ إذ ليس هنالك «أفضل» من الستار الطائفي لتضليل الناس ولتغطية الحقائق.

الوهم الثاني، هو: أنّ «قضية رامي» تعكس صراعاً إيرانياً روسياً؛ ونرى ضمن هذا الوهم روايات عديدة متضاربة، فتارة يكون رامي «روسياً»، وتارة أخرى «إيرانياً»، وفقاً لمزاج المؤلف.

الوهم الثالث، هو: أنّ ما تقوم به «الحكومة» اتجاه سيريتل، هو خطوة كبيرة ضمن «عملية مكافحة الفساد»؛ هذه العملية المستمرة منذ عقود طويلة، والتي كانت نتيجتها دائماً وأبداً أن الفساد كان يكبر ويكبر ويتعملق ويلتهم قوت الناس وتعبهم ودماءهم بشكل متزايد يوماً بعد آخر.

إنّ محاولة إيهام الناس بأنّ محاربة الفساد قد بدأت عبر تحصيل الاستحقاقات غير المدفوعة من سيريتل، والتي يمكن إدراجها تحت خانة «التهرب الضريبي»، هي محاولة شديدة البؤس؛ الفساد في سورية هو فساد منظومة بأكملها، فساد كبير ومتغوّل ويسيطر على مفاصل جهاز الدولة ولا يمكن اقتلاعه بحال من الأحوال بأيدي المستفيدين منه، بل حصراً بأيدي المتضررين، أي بأيدي عموم الشعب السوري، وعبر الحل السياسي.

سيريتل ليست أكثر من مثال واحد على فساد المنظومة، وهذا الفساد ليس مقتصراً على عدم دفع استحقاقات الدولة أو التأخر في دفعها، بل ابتداءً من تأسيسها وتوقيع العقد معها وصولاً إلى نسف العقد نفسه لمنع انتقال ملكيتها كاملة للدولة عام 2015، وبقرار حكومي؛ أي أنّ «الحكومة» تبرعت بشرعنة سرقة أملاك الدولة، وعلى الملأ.

الحقيقة الجوهرية التي تسعى الأوهام السابقة لإخفائها، لها جانبان أساسيان. الأول: هو أن نشوء ومسيرة سيريتل هما تعبيران عن جوهر علاقات اقتصادية اجتماعية نيوليبرالية تقوم على ركنين ثابتين متلازمين: فساد كبير في الداخل مترافق مع تخريب كل إنتاج حقيقي، وتبعية اقتصادية- كانت ولا تزال- للغرب.

الثاني: أنّها مجرد مؤشر على أنّ الفاسدين الكبار، ولمعرفتهم اليقينية بأنّ التطبيق الكامل للقرار 2254 بات على مرمى حجر، بما يعنيه ذلك من تغيرات كبرى قادمة، قد بدأوا عملية مركزة عالية للثروة، بوصفها أداة أساسية «من وجهة نظرهم» سواء في المرحلة الحالية «لإعاقة وتأخير الحل»، أو في المرحلة اللاحقة، للعمل السياسي ولمحاولة الحفاظ على الهيمنة على اتجاهات التطور المستقبلي لسورية.

بالمحصلة، فإنّ سيريتل ليست «قضية ضريبية»، بل قضية اقتصادية اجتماعية وسياسية بجوهرها، كما الحال مع الفساد الكبير ككل. وحلّها لا يكون باستبدال ناهبين بناهبين، وإنما باجتثاث الشريحة الناهبة بأسرها، والتي سرقت وأفقرت ودمرت الدولة والشعب على مدى عقود طويلة، يداً بيد مع التخريب والنهب الغربي بأشكاله المتنوعة، سواء ما ظهر منه خلال سنوات الأزمة والعقوبات والإرهاب، أو ما ظهر قبل ذلك تحت أشكال وأسماء متنوعة.

شؤون عمالية

الفساد سياسة

04

ملف «سورية 2020»

لا تستغربوا: سيعلنون ولاءهم للغرب وعداءهم لأستانا!

06

شؤون محلية

الإنتاج الزراعي للكفاية أم للنهب؟

10

شؤون عربية ودولية

الأمم المتحدة الضامن للتعددية في النظام الدولي الجديد

15

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحل عند الحكومة لكن كيف؟

الحكومة، صرعتنا بتصريحاتها المستمرة، بأنها ستدعم الإنتاج، وستقلع بالمعامل وستساعد القطاع الخاص، بإعادة تشغيل معامله، وتعقد المؤتمرات واللقاءات مع الفعاليات الاقتصادية ورجال الأعمال من أجل إيجاد السبل الكفيلة بتذليل الصعوبات عنهم، وتسهيل الإجراءات بما فيها دعمهم بمبالغ مالية كبيرة إلى آخر الأسطوانة التي يُشنِّفون آذاننا بسماعها؟ ولكن على أرض الواقع لا شيء يتغير تجاه القضايا المتعلقة بالإنتاج والصناعة سواء في القطاع الخاص أو معامل قطاع الدولة، لتبقى تلك الوعود وعوداً لا تغني ولا تسمن من جوع، خاصة مع وجود الكورونا التي جعلت المعامل خاوية من عمالها الذين في فقرهم وعوزهم يتخبطون.

بينما في المقلب الآخر، لا نرى طحناً بل وعوداً يوعدون الناس بها، مثل: تنزيل الأسعار وضبطها خلال فترة من الزمن، وكأن الموضوع هو «أوكازيون» يتسابق فيه المسؤولون بالتصريحات والوعود التي لا تغني ولا تسمن من جوع، ليبقى الفقير يترنح بعذابات فقره والغني يتغنى بمجد المال الذي نهبه من فقرنا ولقمة عيشنا.

في السابق قال رئيس الوزراء لأعضاء مجلس الشعب: لا حل للقضايا التي تطرحونها، والحل كما قال: أعطوني 25 مليار دولار، وأنا على استعداد لحل كل القضايا المطلوبة من الحكومة، ولا ندري إن كان هذا المبلغ الضئيل يصلح لحل أزمة بحجم الأزمات المعيشية والضروريات التي يحتاجها الشعب السوري، ولكن ماذا يعني هذا الكلام الصريح والواضح؟ يعني: أنه ليست هناك حلول بالمدى المنظور وغير المنظور، وأن جملة الوعود والتصريحات والخطب من فوقِ المنابر هي رماد يجري ذره في عيوننا، والدليل جملة الأزمات التي يعيشها شعبنا أزمة، كهرباء.. أزمة غاز.. أزمة ماء.. أزمة مازوت.. أزمة كبيرة في أجور العمال أزمة حقيقية في المعامل، التي توقف جزء مهم منها أو تعمل بطاقتها الدنيا، والتي أصبح عمالها مهددين بالتسريح، وقبل التسريح مهددون بالجوع، لأنهم يتقاضون الآن نصف أجرهم المقطوع إن استمروا بقبضه، والكل يعلم أن الحد الأدنى للأجور 47000 ألف ليرة سورية، وبالله عليكم: ماذا يفعل العامل بهكذا أجر مقصوف عمره إلى هذا الحد؟ ولا ندري إن كان أصحاب الحل والعقد يدرون بما وصلت إليه أوضاع العمال!

إن المبالغ التي تطلبها الحكومة، من أجل حل أزماتنا موجودة، ولكن تحتاج إلى قرار سياسي بحجم الأزمة، التي يعيشها شعبنا، وهي ليست قادره على اتخاذه، قرار يعبر عن إرادة الشعب السوري في الخروج من أزماته، التي جزء منها أزمته المعيشية، والشعب سيكون سنداً لمن يتخذ هذا القرار الوطني، وهو تأميم مراكز النهب الكبرى في البلاد، وهي معروفة «للكبير والمقمط بالسرير»، وعندها لن تحتاج الحكومة وتطلب من أعضاء مجلس الشعب أو من غيره، تأمين مبلغ بسيط كالذي طُلب، من أجل حل القضايا التي يطالب بها ليس أعضاء المجلس، بل الـ90% من الشعب السوري، فهل يأتي أحد ويفعلها؟ إنه الشعب المقهور لأنها ثروته!

الفساد سياسة..

لا يتمثل الفساد بأشخاص معينين، بل هو سياسة تُمكن الفاسدين من السيطرة على الثروة بطرق قانونية، عبر تبني سياسات تخدم تمركز الثروة بيد قلة قليلة متحكمة وتسمى عادة هذه السياسة تجميلا لها بالليبرالية الاقتصادية، التي تعني حرية السوق بتنظيم نفسه، أو بالمعنى الصريح حرية المستثمرين ورجال الأعمال في السيطرة على مفاصل الاقتصاد والثروة في البلاد عن طريق سحب يد الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال بيع القطاع العام وإنهاء دوره لتحل محله قوى السوق الخفية التي تتحكم في لقمة ورقاب العباد، والتي تسعى نحو الربح فقط دونما أية اعتبارات أخرى، وبالتالي تحول كل شيء إلى سلعة، حتى حقوق المواطن الأساسية تصبح مجرد سلعة لا يقتنيها إلا القادر على شرائها فقط.

■ أديب خالد

وعادة ما يتم بيع القطاع العام ومصانعه تحت حجج كثيرة، أهمها: أن هذه المعامل والمصانع خاسرة، وهي عملياً ليست خاسرة بل مخسرة بفعل السياسات الاقتصادية الليبرالية والفساد الذي قادها نحو الخسارة تمهيداً لبيعها للقطاع الخاص.

الليبرالية تفتح أبواباً واسعة للفساد

إذا كان البعض يُروج أن بالليبرالية يمكنها القضاء على الفساد الذي استشرى في مؤسساتنا الحكومية، وأن القطاع الخاص وحده القادر على مكافحة الفساد والروتين فهذا كلام مردود عليه، لأن الليبرالية نفسها تعني عقد صفقات فساد كبرى يجري من خلالها بيع القطاع العام بأسعار بخسة ولمستثمرين محددين وربما مرتبطين بالخارج، فالليبرالية تُعمق الفساد وترفع من فاتورته، ومن راكم الأموال من خلال نهب القطاع العام هو نفسه يأتي اليوم ليصبح مستثمراً للقطاع العام واعداً بمستقبل زاهر للاقتصاد!! فالليبرالية أداة لسيطرة الفساد على البلاد.

الليبرالية والفساد مرتبطين ارتباطاً عضوياً لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر بل، يُعتبر الفساد ممهداً لليبرالية، والليبرالية تُعمق وتوسع دائرة الفساد وترفع من خطره لدرجة أنها تهدد وجود البلد بحد ذاته، بسبب ما تسببه من فقر لأغلبية الشعب أدت إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تحولت إلى انفجارات أمنية وإرهاب.

المشكلة بالسياسات وليست بالأشخاص

لا يستقيم إذاً كلام الحكومة عن مكافحة الفساد والتضييق على أحد رجالاته في سورية وهي تطبق سياسات اقتصادية ليبرالية، بل ستكون عملية تغيير وجوه لا أكثر ولا أقل ، فلا يمكن لأي أحد أو جهاز ما أن يكافح ولو الفساد الصغير، لأن الليبرالية تدفع جميع فئات المجتمع نحو الفساد لأن بقاء المواطن على قيد الحياة مرتبط بتأمين احتياجاته، وهو لا يستطيع تأمين احتياجاته المعيشية سوى عن طريق الفساد بسبب حصر الثروة الوطنية في أيد قلة قليلة، ولا يبقى للأغلبية سوى النذر القليل وستتصارع فيما بينها وسترتكب الجرائم للحصول على ما يبقيها على قيد الحياة.

لا مكافحة للفساد إلا بالديمقراطية كما تعني الليبرالية الحرية للمستثمرين فهي تعني الديكتاتورية لباقي فئات الشعب فالليبرالية الاقتصادية لم ترافقها ليبرالية سياسية كما سُوقت لنا، بل ترافقت مع قمع للشعب، لمنعه من الاحتجاج على أوضاعه المعيشية، وللحفاظ على الثروة بأيد قلة قليلة لا بد من جهاز أمني قوي يقمع المطالبين بحصتهم من الثروة، إضافة إلى الوسائل الناعمة الأخرى التي تُوهم الشعب بأن مشكلته ليست مع هؤلاء، بل في أخلاقهم وذواتهم، وأن ما يعانون منه من فقر وجوع سببه أفعالهم.

ومكافحة الفساد تحتاج لإطلاق حريات واسعة واحترام القوانين وتطبيق نصوص الدستور وضمان استقلال المنظمات الشعبية والمهنية بعيداً عن أية هيمنة لتأخذ دورها في مكافحة الفساد، وحشد طاقات المجتمع بأكمله في مواجهته، فالفساد بات يشكل شبكة عنكبوتية متشابكة ومسيطر على كل مفاصل الدولة والمجتمع.

ويرتقي دفاع الجماهير والعمال والأحزاب الوطنية عن العدالة الاجتماعية ومحاربة الليبرالية والفساد، إلى دفاعٍ عن الوطن من أعداء الداخل ومُهمة وطنية بامتياز.

فلاشة: السياسة التي تُمكن الفاسدين من السيطرة على الثروة بطرق قانونية عبر تمركز الثروة بيد قلة قليلة متحكمة تسمى عادة تجميلا لها بالليبرالية

ضعف العمل النقابي

بالاعتماد على فكرة «لا توجد حركة ثورية بدون نظرية ثورية وثوريين» التي سطرها قائد ثورة العمال في روسيا، نستطيع أن نستخرج منها العديد من المقولات المتشابهة والمتطابقة في العمل النقابي. ومنها على سبيل المثال: لا توجد حركة نقابية سليمة بدون قادة نقابيين، أو لا توجد حركة نقابية مسؤولة اتجاه العمال بدون أدوات وممارسات كفاحية مسؤولة، كذلك أيضاً، لا توجد حركة نقابية مؤثرة بدون طبقة عاملة منظمة.

■ نبيل عكام

وأخيراً، نستطيع القول: أنه لا توجد حركة نقابية حقيقية بدون برنامج عمالي واضح يلبي مصالح الطبقة العاملة، وإذا نظرنا إلى واقع الحال للطبقة العاملة خلال جائحة الكوفيد 19 وما قبلها، من حيث مطالبها وحقوقها المختلفة، نجد أنّ العمال قد فقدوا الكثير منها، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم. حيث تحيط اليوم بالطبقة العاملة ظروف ووقائع في ظل جائحة عالمية يحدق فيها الخطر الأكبر على الطبقة العاملة، وهي التي عانت– أي الطبقة العاملة– منذ انفجار الأزمة عام 2011 ما عانته من فقر وبؤس وشقاء في ظل شكل غير مسبوق من تسارع النهب لمقدرات وإمكانات وثروات البلاد والعباد، مستغلين ظروف هذه الجائحة، هذا عدا عن منع تقدم وتطور الصناعة وإعادة ترميمها وتطورها إلاّ لذوي الحظوة من كبار الفاسدين والناهبين في البلاد.

منع تقدم وتطور الصناعة وإعادة ترميمها وتطورها إلاّ لذوي الحظوة من كبار الفاسدين والناهبين في البلاد

فشل السياسات الحكومية

صحيح أن جائحة الكوفيد 19 لم تفرق بين غني وفقير، فهي تنتشر بين الناس رغم كل المحاولات العالمية لمنع تفشيها كالنار، لكن المفارقة بين الغني والفقير في هذه الأزمة «الوباء» أن الغني يمتلك قوت أيام وأشهر لا بل سنوات، غير أن العمال قد ضاقت بهم السبل من قبل هذا الوباء وبعده، وبات في حكم المؤكد أن أزمة هذا الوباء المستجد التي تعصف بالبلاد هي أشد وطأة على العمال الفقراء. ونتيجة لهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ولفشل السياسات الحكومية البعيدة عن مصالح الطبقة العاملة وكافة الفئات الشعبية، فقد أصاب الإحباط الكثير من الفئات الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة، وفقدت الأمل بالمستقبل. مما قد يدفع البلاد إلى تعريض الأمن الاجتماعي وتماسك المجتمع إلى حافة الخطر، بسبب تزايد ظاهرة الفساد وآلية نهبها والاستحواذ على مقدرات المال العام وتبديدها. من المؤكد أنه هناك تداعيات اقتصادية لوباء كورونا، لكن ليس على العمال تحمل تكلفته، بل على الدولة أن تضمن دخلاً مناسباً لتكاليف الحياة المعيشية للعمال كافة في قطاع الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، وليس عبر صدقات كما تفكر الحكومة، ويطالب به بعض النقابيين من خلال ما يسمى المنحة أو زيادة متممات الأجور وغيرها كما كان يجري.

النقابات ليست جمعية خيرية

تدل التجارب النقابية السابقة أن محدودية مطالبها تؤدي إلى تغيير صفتها كنقابة، وتتحول إلى مجرد جمعية خيرية بسيطة وتفقد قدرتها على تنظيم العمال في صفوفها، وخاصة في القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم، إن الترجمة العملية التي تؤكد فيها الحركة النقابية عن وعيها اتجاه التناقض بين مصالح العمال ومصالح قوى رأس المال، هي وضع برنامجها الملموس واستخدام أدواتها النضالية المختلفة من احتجاجات واعتصامات بما فيها التظاهر والإضراب، وليس انتظار الوعود، أو انتظار سحابة صيف من الطبقة السائدة كي تمطر بعض الإصلاحات. ونريد أن نؤكد ونقول من خلال هذه النافذة: إن العمل النقابي، إذا لم يكن معتمداً على برنامج واضح لدى الحركة النقابية ورؤية سياسية تعبر عن مصالح الطبقة العاملة الاقتصادية والديمقراطية والمهنية من خلال قوانين وتشريعات واضحة، تهدف إلى التغيير الجذري الشامل، لن تستطيع الحركة النقابية أن تبني التراكم القادر على التأثير في موازين القوى لصالح الطبقة العاملة، وليس فقط النقابية.

الطبقة العاملة

عمال شركة «تازيازت» يبدأون إضراباً مفتوحاً عن العمل

دخل عمال شركة «تازيازت» في موريتانيا إضراباً مفتوحاً عن العمل، وذلك من أجل تحقيق مطالبهم التي ترفض إدارة الشركة الاستجابة لها والمتعلقة في صرف المكافأة السنوية، وإشراك ممثلي العمال في التدقيق في معاييرها المتفق عليها. وكان ممثلو عمال الشركة قد سطروا إشعاراً بالإضراب، وذلك احتراماً للإجراءات القانونية المنصوصة في هذا المجال، ويطالب العمال الموريتانيون في الشركة منذ سنوات بمساواتهم مع العمال الأجانب في الحقوق والامتيازات، كما يطالب العمال بتعويضهم عن ساعات العمل الإضافية التي نفذوها حسب القانون الموريتاني، وكان العمال في العام الماضي قد أعلنوا الإضراب قبل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق في آخر لحظة قبل موعد الإضراب.

كورونا لم يقتل روح الاحتجاج لدى العمال في العالم

لم تستطع عمليات الحجر الصحي بسبب وباء الكورونا وقف روح الاحتجاج للطبقة العاملة للمطالبة بحقوقها المنقوصة في عيد العمال العالمي في معظم بلدان العالم، ففي اليونان تظاهر العمال، حيث اصطف متظاهرون على بعد مترين في صفوف دقيقة في ساحة سينتاجما في أثينا، العمال ارتدوا أقنعة وقفازات واتخذوا تدابير الوقاية كالشريط اللاصق لتحديد الأماكن الدقيقة لوقوف المتظاهرين، ووضع علامات على المواضع بمربعات ملونة كبيرة.

إضرابات في زمن الكورونا

في الولايات المتحدة الأمريكية

أعلن العمال الأساسيون أنهم سيضربون يوم الجمعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة للمطالبة بظروف أكثر أماناً خلال تفشي وباء كورونا، في حين تقوم تجمعات مجموعات أخرى للتنديد بأوامر الإقامة المشددة في المنزل، التي يقولون إنها تشل الاقتصاد الأمريكي. مع تقليص مسيرات عيد العمال التقليدية بسبب تدابير الغلق، فيما يعتزم نشطاء في كاليفورنيا عقد إضرابات.

في تركيا

قام متظاهرون أتراك بتنظيم احتجاج مفاجئ في تركيا، هذا وقد قامت الشرطة بمواجهة المتظاهرين الذين يرتدون كمامات وأقنعة حماية في اسطنبول، واحتُجز 15 شخصاً لمحاولتهم السير إلى ساحة رمزية في تحدٍ لحظر الإغلاق.

في التشيك

تم التخطيط لاحتجاج صاخب خاص في جمهورية التشيك، حيث سيقرع العمال أبواق السيارات، أو سيقرعون الطبول أو يصرخون في منتصف النهار للتعبير عن الغضب من تعامل الحكومة مع الأزمة. كما يخطط مئات التشيكيين الذين يسافرون للعمل في ألمانيا والنمسا لإغلاق معبر حدودي للاحتجاج على القيود المفروضة عليهم وسط الوباء، هذا وسيطلق العمال التشيكيون العنان لأبواق سياراتهم في الشوارع الرئيسية.

في فرنسا

سيقوم عمال فرنسيون بالغناء من الشرفات لتأييد قضاياهم ومطالبهم المختلفة، ومنها: توفير أقنعة في أماكن العمل والتأمين الصحي، وكذلك المزيد من المساعدات الحكومية للعاطلين عن العمل.

في كولومبيا

احتجاج عمال الدجاج في وسط كولومبيا ساوث كارولينا في كارولاينا الجنوبية غرب كولومبيا، أضرب عمال الدجاج للاحتجاج على ظروف العمل غير الآمنة، وقال العمال: إنهم يكسبون الملايين من الدولارات، والملايين ويدفعون لنا بنسات ونحن نستحق أن نعامل مثل البشر.

كيف نشأت نقابات الجزيرة؟

في محافظة الحسكة التي تعتمد بشكل رئيسي على الاقتصاد الزراعي، تأسست العديد من النقابات العمالية بعد جلاء الاستعمار في طريق شاق طويل مليء بالتضحيات. وتعرض النقابيون خلال هذا الطريق إلى التنكيل والاضطهاد وتحملوا الجوع والشقاء في بيئة لا توجد فيها مصانع بالمعنى الحقيقي للكلمة، ونتج عن هذا النضال تأسيس اتحاد عمال محافظة الحسكة وعشرات النقابات.

■ محرر الشؤون العمالية

يعود نشوء الطبقة العاملة في الجزيرة إلى بدايات القرن العشرين، وكان التركيب الطبقي في الجزيرة يتكون بشكل أساسي من طبقتين أساسيتين هما: طبقة الإقطاعيين من آغوات وشيوخ عشائر يملكون مساحات شاسعة من الأراضي. وطبقة الفلاحين التي تنقسم إلى فلاحين أغنياء يملكون قطعاً كبيرة أو متوسطة من الأراضي الصالحة للزراعة، وفلاحين متوسطين يملكون قطعاً صغيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، وفلاحين فقراء معدمين لا يملكون شيئاً من الأراضي الزراعية، وشكل الفلاحون الفقراء أغلبية سكان الجزيرة آنذاك.

وشهدت هذه الفترة دخول الآلة ميدان العمل الزراعي، وبداية حلول العلاقات الرأسمالية محل العلاقات الإقطاعية في العمل الزراعي في الجزيرة، ونشوء وتبلور الفصائل والمجموعات الأولى من العمال الزراعيين كنتيجة لهذا التحول الاقتصادي الاجتماعي منحدرين بشكل مباشر من الأوساط الفلاحية الفقيرة بسبب تعرض بعض هؤلاء الفلاحين إلى خراب وتهجير. كما نشأت فئات عمال البناء والنفط والآثار والكهرباء والنقل والسكك الحديدية وغيرها، وناضلت النقابات العمالية من أجل ثماني ساعات عمل وإبرام عقود العمل عن طريق النقابة ومنع تشغيل القاصرين ودفع أجور أيام العطل والعمل بثلاث ورديات في العمل الزراعي ومنع التسريح التعسفي.

نقابات عمال البناء

تأسست أول نقابة عمالية في الجزيرة «محافظة الحسكة» عام 1946 على يد الشيوعيين، وهي نقابة عمال البناء التي لعبت دوراً مهماً أثناء إضرابات عامي 1946–1949 دفاعاً عن حقوق العمال.

كانت نقابة عمال البناء في الجزيرة محسوبة على الشيوعيين لعقود طويلة، وكان وزنهم عالياً في العديد من اللجان النقابية على مستوى الجزيرة، وفي مكتب النقابة واتحاد عمال الحسكة. وفي العام 1976 كان الرفيق عبد الرحمن محمد داود عضواً في مكتب نقابة عمال البناء والأخشاب، والمكتب التنفيذي لاتحاد عمال الحسكة الذي اعتقل في الثمانينات دفاعاً عن حقوق العمال.

كما أسس الشيوعيون نقابة عمال النحت «الحجارين» عام 1966 التي ترأسها الرفيق بهنان معجون أبو سلام الذي اعتقل في سجن المزة عام 1959. وحدث إضراب لعمال الطرق والجسور في المالكية عام 1988 وإضراب لعمال الرصافة في الرميلان عام 1979.

نقابة العمال الزراعيين

تأسست نقابة العمال الزراعيين «نقابة الميكانيك» عام 1952 أثناء النضال ضد الأحلاف الاستعمارية والديكتاتوريات العسكرية واشتداد إضرابات العمال الزراعيين في الريف. وترأسها الرفيق جمال جركس الذي أصبح نقيباً لاتحاد عمال محافظة الحسكة. ضمت النقابة في صفوفها 10 آلاف عامل من عمال الجرارات والحصادات وعمال حواش القطن، وكانت أكبر نقابة عمالية في سورية، وتليها نقابات النسيج في دمشق وحلب «ضمت كل منها 8 آلاف عامل في صفوفها».

تأسست أول نقابة عمالية في الجزيرة «محافظة الحسكة» «عمال البناء» عام 1946 على يد الشيوعيين ولعبت دوراً مهماً أثناء الإضرابات دفاعاً عن حقوق العمال

استشهد العامل الشيوعي أوسي رخيص أثناء إضراب العمال الزراعيين في القامشلي عام 1952، وفي صيف العام 1956، قادت النقابة إضراباً شل أعمال الحصاد في الجزيرة، وامتد إلى أجزاء من محافظات الرقة ودير الزور وحلب بمشاركة 16 ألف عامل، واستطاعت النقابة رفع أجور العمال ومنع التسريح وترخيص عمل النقابة والعمل بثلاث ورديات. كما استشهد العامل الشيوعي جمال جركس في سجن الحسكة المركزي تحت التعذيب عام 1960 أثناء ملاحقة الشيوعيين زمن الوحدة السورية والمصرية. وفي سنوات الستينات ترأس النقابة العامل ملكي عيسى أبو رعد الذي اعتقل عام 1966 لأنه رفض قرارات حل النقابة، وبقيت النقابة تعمل حتى حلها نهائياً عام 1974.

نقابة الحمل والعتالة

ترأس النقابي الشيوعي عثمان إبراهيم أبو شهاب نقابة عمال الحمل العتالة التي تأسست في القامشلي عام 1956. وقادت النقابة الإضرابات والمظاهرات دفاعاً عن حقوق العمال مما أدى إلى حلها زمن الوحدة السورية واعتقال النقابيين، وأعيد تأسيسها مرة أخرى. وكان من أبرز إنجازاتها توقيع عقود العمل عن طريق النقابة وتحديد أجور العتالين ومنع التسريح. وقاد النقابيون الشيوعيون آخر إضراب للعتالين في القامشلي عام 1994 ضد المتعهدين الذين ينهبون العمال والبلاد.

نقابة عمال النفط

تأسست حقول النفط في الرميلان عام 1956، وكان مدير الحقول المهندس نورس بيطار «من اللاذقية» أول شيوعي في حقول نفط الرميلان ومؤسساً لتلك الحقول، وكان النقابيون الشيوعيون ينتصرون في الانتخابات النقابية، أبرزها انتخابات عام 1968 رغم الترهيب والترغيب، وقادوا إضراباً كبيراً لعمال حقول الرميلان شارك فيه 5000 عامل عام 1979. ومن أبرز النقابيين الشيوعيين نورس بيطار ووانيس الأرمني وخاجيك الأرمني وعيسى مريمي ويوسف عيسى «يوسي» ومجيد قادر داوود وإسماعيل محمد داود وعصمت مهمدو داود ومحمد صالح بدري أبو حازم وبشير حسين وأحمد موسى وصالح ميرزو وغيرهم.

نقابات أخرى

كما أسس الشيوعيون نقابات الحلاقين والنجارين والخياطين والجزارين في نهاية أربعينات القرن العشرين. وكان نفوذهم كبيراً في نقابة عمال الغزل والنسيج التي تأسست في الجزيرة بعد 1983 بسبب دورهم في حماية الإنتاج وإيصال معمل غزل الحسكة الخاسر إلى معمل رابح بنسبة 287 % منتصف الثمانينات، وكان مدير المعمل والعديد من قيادات النقابة من الحزب الشيوعي. ولعب الشيوعيون دوراً في تأسيس نقابة عمال الكهرباء ونقابة عمال السكك الحديدية ونقابة عمال الصحة ونقابة عمال النقل البري ونقابة عمال استصلاح الأراضي والمشاريع المائية، وقاد العمال الشيوعيون أحمد العصمان وجوزيف مسعودي وعبد الأحد إضراباً لعمال استصلاح الأرضي والمشاريع المائية في الحسكة عام 1982 بسبب تأخير أجورهم لمدة ستة أشهر فتعرضوا للنقل التعسفي من الحسكة إلى دير الزور. كما طالبوا بتأسيس نقابة لعمال الإسكان العسكري.

«شبحٌ» يبعث مكارثي من قبره

فجأة وكأن شيئاً لم يكن، كل الكلام السابق الذي كررته الإدارة الأمريكية والنخب الغربية عن أن الرأسمالية هي «نهاية التاريخ» جرى تجاوزه. ومن جديد، باتت التصريحات الرسمية التي تذم الشيوعية تُوحي وكأن الولايات المتحدة قد عادت إلى نهاية أربعينات القرن الماضي: ها هم برتولد بريخت وألبرت آينشتاين وتشارلي شابلن وآرثر ميلر وغيرهم يجلسون إلى طاولة الاتهام، وها هو السيناتور جوزيف مكارثي يحاول تصيّد «المتهمين» ليلصق بهم «تهمة الشيوعية».

■ أحمد الرز

في سياق تصريحاته شبه اليومية حول تداعيات فيروس كورونا والمستجدات السياسية في العالم، لم يوفّر وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، جهداً في الهجوم على الصين. وهذا ليس بجديد، لكن الملفت خلال الأسابيع الأخيرة هو أن بومبيو وزملاءه في الإدارة الأمريكية لم يعودوا يشيرون إلى الصين بوصفها «الصين» فقط، بل «الصين التي يقودها الحزب الشيوعي». ربما لم ينتبه بومبيو وزملاؤه إلى أن تكرار كلمة «شيوعي» بهذه الكثرة لوصف نظام الحكم في الصين على مسامع المواطن الأمريكي الذي يُقارن بدوره بين طريقة تعاطي إدارة بلاده مع الكوارث الصحية، وطريقة تعاطي الصين معها، قد يثير لدى هذا المواطن رغبات غير محمودة إطلاقاً من جانب الإدارة الأمريكية.

«ورديات» لمواجهة الخطر الداهم

من يتابع قناة «فوكس نيوز» الأمريكية هذه الأيام، يشعر وكأن شبح الشيوعية يقتحم أسوار الولايات المتحدة وتحاول القناة أن تتصدى له بكل قوتها، حتى لو استدعى الأمر أن تقوم القناة بنظام مناوبات «ورديات» بين بومبيو وأعضاء مجلس الشيوخ ليندسي غراهام وتوم كوتون وماركو روبيو ومساعدي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بيتر نافارو وستيف بانون. فما غفا أو سها عنه الضيف الأول يستدركه الضيف التالي، وهكذا دواليك... وهذا مثال واحد، إذا ما أضفناه إلى تغطيات «سي إن إن» و«اي بي سي» و«بي بي سي أمريكا» يمكن الخروج بصورة عن السلوك الإعلامي الأمريكي اليوم. حتى «ناشيونال جيوغرافيك» عزيزي القارئ شهرت سلاح «الوثائقيات السياسية» وتأهبت لمقارعة الشبح.

وبعيداً عن التهكم، يبدو الهدف من ذلك جلياً وواضحاً: حيث تحاول النخب الحاكمة في الولايات المتحدة تحميل الصين مسؤولية الكارثة الاقتصادية الاجتماعية التي سادت الولايات المتحدة جراء الفشل الذريع الذي يصيب النموذج الاقتصادي والسياسي الأمريكي. فما الذي يمكن لنا أن ننتظره من نموذج يتصدّر اليوم أعداد الوفيات جراء الإصابة بفيروس كورونا وأعداد المصابين به «ثلث الرقم العالمي»، مع وجود ما لا يقل عن 30 مليون مواطن باتوا معطّلين عن العمل، والتقديرات تصل إلى 100 مليون معطّل خلال الأشهر القليلة القادمة، وفي ظلّ شحّ شديد في اللوازم الطبية وإجراءات الوقاية الصحية، سوى خوض حرب إعلامية هدفها تشويه النموذج المقابل؟

«سيحين وقتها»

خلال الأسبوع الماضي، كثّف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، من الحملة الهجومية ضد الصين، في محاولة يائسة لتدفيع الصين تعويضات بمليارات الدولارات، وتحقيقاً لهذه الغاية بدأت الماكينة الإعلامية في سرد رواية مؤامراتية مفادها: أن فيروس كورونا المستجد قد أطلق من مختبر في مدينة ووهان الصينية. والمثير للسخرية هو تأكيد ترامب أنه «شاهد أدلة» تدعم اتهاماته، لكنه لا يستطيع أن يُقدم تفاصيل، أما الهدف من ذلك، فهو- بحسب زعمه- أن بكين تتعمّد نشر المرض كسلاح سياسي لتقويض رئاسته هو و«ستفعل أي شيء» لإحباط إعادة انتخابه في تشرين الثاني، وأنها تفضل المرشح الديمقراطي للرئاسة، جو بايدن. ووجه السخرية في هذا الصدد هو أن الكلام كان ليبدو منطقياً لو أنه صادر عن رئيس دولة كان السبب في صداع الصينيين، لا عن رئيس دولة خارجة للتو من معركة تجارية خاسرة تماماً مع الجانب الصيني الذي خرج منها منتصراً انتصاراً ناجزاً!

وفي هذا الإطار، اكتفت الصين بالرد على تصريحات وزير الخارجية الأمريكية عبر وسائل الإعلام الرسمية التي أكدت: أن هذه المزاعم لا أساس لها، وأن واشنطن تقوم بعملية تلاعب بالرأي العام، مؤكدة أن «الحقيقة هي أن بومبيو ليس لديه أي دليل. وإذا كان لدى واشنطن أدلة قوية، فعليها أن تسمح لمعاهد البحوث والعلماء بفحصها والتحقق منها... إن هدف حكومة الولايات المتحدة هو إلقاء اللوم على الصين بشأن الوباء، بالإضافة إلى التلاعب بالرأي العام، وتجنب اتهامها بسوء التصرف اتجاه الوباء».

لكن الملفت أن رداً آخر على مزاعم الإدارة الأمريكية جاء هذه المرة من خلال تقارير أعدتها وسائل إعلام أمريكية أكدت أن العديد من الدراسات أظهرت أن حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد كانت قد ظهرت في وقت أبكر بكثير من الإبلاغ الرسمي عن أول حالة في الصين. حيث ظهر في حزيران 2019 مرض تنفسي قاتل «مجهول السبب» في أحد الأحياء السكنية في ولاية فرجينيا في الولايات المتحدة أصاب 54 شخصاً، وأدى إلى وفاة اثنين من كبار السن المصابين بأمراض كامنة بسبب الالتهاب الرئوي. ويبعد هذا الحي السكني ساعة واحدة بالسيارة عن معهد أبحاث الفيروسات التابع للقوات البرية، والذي جرى إغلاقه من جانب المركز الأمريكي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها في شهر آب عام 2019، وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز. ورفض مركز السيطرة على الأمراض نشر معلومات حول قرار الإغلاق وذلك «لأسباب تتعلق بالأمن القومي». ما يعني: أن الأرضية لاتهام الولايات المتحدة بالوقوف خلف الفيروس يجري تجهيزها داخلياً، في وقت ترفض فيه الصين حتى الآن الدخول من خلال التصريحات الرسمية على خط اتهام الولايات المتحدة، وهذا السلوك الصيني يعود - بحسب صحيفة غلوبال تايمز الصينية الرسمية- إلى أن بكين تُولي الأهمية الآن إلى مكافحة الفيروس والانتصار في معركة السيطرة عليه، أما الملفات الأخرى التي تحوم حول الفيروس فهي أولوية ثانية سيحين وقتها بعد الانتصار عليه.

بكين تُولي الأهمية الآن إلى مكافحة الفيروس والانتصار في معركة السيطرة عليه أما الملفات الأخرى التي تحوم حول الفيروس فهي أولوية ثانية سيحين وقتها بعد الانتصار عليه

من يتابع قناة «فوكس نيوز» الأمريكية هذه الأيام يشعر وكأن شبح الشيوعية يقتحم أسوار الولايات المتحدة وتحاول القناة أن تتصدى له بكل قوتها

لا تستغربوا: سيعلنون ولاءهم للغرب وعداءهم لأستانا!

يرجع استخدام تعبير «الثنائيات الوهمية» في أدبيات حزب الإرادة الشعبية إلى سنوات 2005-2006، أي بالضبط إلى تلك الفترة التي كانت فيها احتمالات غزو أمريكي مباشر لسورية قد وصلت إلى ذروتها.

■ سعد صائب

في تلك الآونة، كانت قد تنشّطت، ولمرحلة مؤقتة وقصيرة، تحركات معارضة من مثال «إعلان دمشق» «وضمنه تشكلت النواة الأساسية لعدد كبير من التشكيلات المعارضة الموجودة اليوم، وخاصة تلك التي حرضت على العنف وعلى الطائفية واستُجْدِيَت التدخل الخارجي ولا تزال»، وقبلها ربيع دمشق وغيرها.

المثير للانتباه في حينه، هو أنّ الطرح الديمقراطي العام «وعلى أهميته»، كان الطرح السائد والمشترك بين القوى والشخصيات التي انخرطت في ذلك النشاط، بالتوازي مع تغييب تام للجانب الاقتصادي الاجتماعي وحتى الوطني «مع استثناءات قليلة لمناضلين وطنيين لا يمكن التشكيك بنواياهم». بل وأكثر من ذلك، فإنّ قوىً عديدة تحت مسمى «المعارضة»، كانت مناصرة علناً وإلى أقصى الحدود لما يسمى اقتصاد السوق الحر «يمكن في هذا السياق، العودة مثلاً إلى البرنامج المعلن للإخوان المسلمين عام 2005»، وضمناً فقد كانت مناصرةً لنمط اقتصادي شديد الارتباط بالغرب ومغرق في التبعية له.

المعارضة وتوزيع الثروة

بالملموس، فإنّ ما جرى تطبيقه على أرض الواقع، كبرنامج اقتصادي اجتماعي، هو بالضبط البرنامج الذي طالب به القسم الأكبر من «إعلان دمشق»! أي اقتصاد السوق الحر، ولكن تحت مسمىً أكثر مخاتلة هو «اقتصاد السوق الاجتماعي»، الأمر الذي أنتج خلال خمس سنوات «2005–2009» ازدياداً في نسبة الفقر من 30% إلى 44% من السوريين، وهو ما أسس القاعدة العريضة لانفجار 2011.

نمط توزيع الثروة في أي بلد من البلدان، والمرتبط بالنموذج الاقتصادي الاجتماعي المطبق، هو جوهر أي نظام سياسي يحكم البلد المعني. فمصالح الفئات الاقتصادية المختلفة ضمن المجتمع، هي دائماً وأبداً، جوهر المسألة، طالما تعيش البشرية في مجتمع طبقي. والتعبيرات الطائفية والقومية والدينية والإيديولوجية وإلخ، ليست سوى تعبيرات ثانوية هدفها الأساسي هو التضليل عن الحقيقة الجوهرية لمسألة توزيع الثروة. بكلام ملموس أكثر، فإنّ الثروة التي كانت تُنتج سنوياً خلال العقد الأول من القرن، ووفقاً لإحصاءات حكومية، كانت تتوزع بالشكل التالي: «75% تذهب لجيوب 20% من السوريين، و25% للشعب، أي لـ80% المتبقين».

توزيع الثروة هذا، يفترض نظاماً جائراً وقمعياً، يمنع الناس من الاعتراض على جوره وظلمه. ولذا فإنّ من يرفع شعار السوق الحر والعلاقات الناهبة وغير المتكافئة المفتوحة مع الغرب، يريد ضمناً المحافظة على التوزيع الجائر نفسه، وعلى القمع نفسه، وهو لذلك لا يعارض نظام توزيع الثروة القائم، أي أنه لا يعارض النظام القائم، ولكن يعارض فقط، السلطة القائمة. ولماذا يعارضها؟ لأنه يريد حصة من النهب، أو النهب كلّه.

إذاً هناك نوعان من المعارضة: معارضة سلطة، ومعارضة نظام كامل بما فيه السلطة. معارضة السلطة تتفق في كل شيء تقريباً مع السلطة، ولكن تختلف معها على توزيع النهب. بالمقابل، فإنّ المعارضة الجذرية للنظام، المعارضة التي تلتزم خط الدفاع عن مصلحة الـ«90% وأكثر» من السوريين، تتناقض مع كل من النظام ومعارضة السلطة، أي مع المدافعين عن مصالح الـ«10% أو أقل».

ما جرى تطبيقه على أرض الواقع كبرنامج اقتصادي اجتماعي هو ما طالب به القسم الأكبر من «إعلان دمشق»! أي اقتصاد السوق الحر

ثنائيات وهمية

لأن من غير المعقول أنْ يعلن الطرفان أنّ الخصام بينهما ينطلق من مصالح ضيقة وأنانية، وهو صراع حول نهب الـ«90%»، كان لا بد دائماً من تسليط الضوء على شتى أنواع الصراعات والتناقضات الثانوية «الطائفية والقومية والدينية والعشائرية وإلخ»، بالضبط لتقسيم وتفرقة الـ«90%» المنهوبين، لتحقيق هدفين، الأول هو: استخدام كل من طرفي النهب «السلطة ومعارضة السلطة» لقسم من الشعب المنهوب في مواجهة القسم المنهوب الآخر، كأداة لحيازة النهب أو تحاصصه. أما الهدف الثاني والأهم، فهو: منع توحيد الـ«90%»، لأنّ ذلك يعني كارثة بالنسبة للسلطة ومعارضتها، لأنه يعني قلب توزيع الثروة رأساً على عقب، ويعني اتحاد المنهوبين في وجه ناهبيهم، ويعني بالمحصلة، تغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً، لمصلحة عموم السوريين، وليس تغييراً شكلياً فوقياً ومخادعاً من النمط التونسي أو المصري.

تقاطعات بالجملة

الكلام من النمط أعلاه، والذي لم يكن ملموساً بالشكل الكافي بالنسبة لجماهير المنهوبين السوريين، بات اليوم أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. فالأطراف المتشددة في النظام والمعارضة، والتي تمثل الوجه السياسي للشريحة الطبقية الناهبة والطامعة بالنهب، باتت تتقاطع في مواقفها العلنية بشكل يومي، وفي كل الملفات الكبرى، وبشكل مفضوح... وفيما يلي نورد بعض الأمثلة فقط.

قبل عام 2013، كان الخطاب الحربجي هو الخطاب السائد لدى المتشددين من الجهتين، والذي تمثل بشعارات «الحسم» و«الإسقاط». هذا النوع من الخطاب، ورغم أنه استمر بشكل أو بآخر حتى اللحظة، إلا أنّه بدأ بالتكيّف المخادع والبطيء جداً، انطلاقاً من بيان جنيف 2012. في حينه لم يظهر موقف واضح من جهة النظام حول البيان، ولكن ظهرت مواقف عديدة شبه رسمية رافضة له، وفي جهة المعارضة فقد تم رفضه كلياً ولسنتين متتاليتين.

حين عقد مؤتمر جنيف عام 2014، قام الطرفان المتشددان بحفلة مبارزة استعراضية، قادت لفشل المؤتمر والعودة السالمة إلى «المربعات» الأولى. تكرر السيناريو نفسه مع صدور القرار 2254 نهاية 2015، ومن ثم مع سوتشي واللجنة الدستورية، ولكن مع بعض التعديلات على التكتيك.

ولجهة «المعارضة»، فإنها وقفت ضد مسار أستانا، ولا تزال، ولكن في العلن بداية ومن ثم بين علن وسر. ولجهة النظام فقد تم تأييد أستانا، ولكن تم دائماً، وعلى يد المتشددين، العمل ضدها، في السر وفي العلن أيضاً.

حتى مسألة إعادة العلاقات مع الدول العربية والأوروبية، تحولت إلى بازار لا يهدف إلى فك الحصار عن سورية وشعبها، بل إلى أداة استفزاز موجهة ضد أستانا، وأملاً في تخريب العلاقات الثنائية بين الثلاثي الضامن، وبهدف إجمالي هو محاولة إضعاف المسار بأكمله، لعل وعسى يجري الحفاظ على توازن قلق بين مجموعة أستانا والمجموعة الغربية المصغرة، بحيث تبقى الأزمة قائمة، ويبقى الاستنزاف، ويتم إبعاد وتأجيل التغيير.

المرحلة الأخيرة

مع اقتراب الحل السياسي، تضخم حجم التقاطعات بين القوى المتشددة الرافضة لأي تغيير لا يصب في توزيع الثروة الجائر نفسه، وفي التبعية الاقتصادية للغرب. واليوم يمكننا القول: إنّ الثنائيات الوهمية، التي كانت تختبئ دائماً تحت اصطفافات دولية محددة، باتت مضطرة إلى إعلان اصطفافاتها الدولية الحقيقية.

لن يكون مستغرباً نهائياً، أنْ نرى المتشددين في النظام والمعارضة، يعلنون بشكل متزايد «وهم قد بدأوا بالإعلان فعلاً» عن ولائهم للغرب، وعدائهم لروسيا ولمسار أستانا... وهذا جيد جداً في نهاية المطاف... فمصلحة الـ90% من السوريين تتقاطع مع مصلحة القوى الصاعدة دولياً، ومع الميزان الدولي الجديد الذي تنكسر فيه الإرادة الأمريكية خاصة والغربية عامة.

مَن يرسم الخطوط الحمر لـمنظمة الصحة العالمية؟

على ضوء مساهمة الطغمة المالية العالمية بقسط غير قليل من تمويل منظمة الصحة العالمية، لطالما كانت وما زالت توجد شكوك حول خضوع سياساتها الصحية لأجندات لا تخدم أهدافها المعلنة في نشر أفضل ما يصل إليه العلم والطب للحفاظ على صحة البشر. فيما يلي نرصد بعض الأمثلة.

■ د. أسامة دليقان

في أواخر 2007 تمّ طرد الدكتور الياباني آراتا كوتشي مدير برنامج مكافحة الملاريا في WHO من منصبه بعد أن نشر مُذكِّرةً نقدية يشكو فيها من سطوة مؤسسة «بيل وميليندا غيتس» التي تفرض على المنظمة سياسات تقرّرها سلفاً «كعملية داخلية مغلقة، تَبيَّنَ أن لا أحد يستطيع محاسبتها إلاّ نفسها»، حسب مقال نيويورك تايمز، 16 شباط 2008. سبق تنحية الدكتور كوتشي عن قيادته لبرامج مكافحة السلّ بسبب انتقاده لمانحين كمؤسسة روكفيلر. وبعض النظر عن شخص الدكتور كوتشي ودوافعه، لكنه يذكر معلومة مهمة تظهر المفارقة الرأسمالية التي تجعل المتحكمين بالثروة والتكنولوجيا لا يطبّقون ما هو أكثر تقدّماً وفائدة للبشرية، بل كثيراً ما يفضّلون الاستمرار بما هو أكثر تخلّفاً وضرراً.

كمثال، ينتقد د. كوتشي ضغط غيتس على WHO للاستمرار بتطبيق أسلوب عفا عليه الزمن لعلاج الملاريا، ويسمّى «العلاج الوقائي المتقطّع للرُضَّع» IPTi حيث يُعطى عقار Fansidar بعمر 2 ثم 3 و9 أشهر، رغم ثبوت أنه لا يحمي من الملاريا سوى لشهر واحد فقط، وأن إعطاءه المستمر غير آمن لأنه من مركبات السلفا التي تحمل خطورة تفاعلات تحسسية قاتلة، فضلاً عن تطوير طفيلي الملاريا لمقاومة متزايدة ضدّه. ورغم ذلك واجهت محاولات انتقاد هذا العقار «معارضة شديدة وعدوانية» من علماء مؤسسة غيتس، حسب وصف الدكتور كوتشي.

نضيف على ذلك أنّه حتى في تلك الفترة كان يوجد بالفعل دواء ملاريا آخر أكثر أماناً وفعالية هو أرتيميسينين Artemisinin الذي اكتشفته العالمة الصينية «تو يويو» عام 1972 من أحد الأعشاب المستخدمة في الطب الصيني التقليدي، ونالت عليه جائزة نوبل 2015، وحصل على ترخيص في الصين منذ 1992 لإنتاجه في مصانع الأدوية وتطبيقه كخط علاجي أوّل ضد الملاريا.

أمّا لماذا سُمِحَ لنيويورك تايمز بكشف قصة الدكتور كوتشي، ونشر هذا الجدال حول علاج الملاريا آنذاك؟ سرعان ما تتبدّد أيّة أوهام حول «الديمقراطية الأمريكية» هنا، عندما ننتبه بأنّ الصحيفة تأخّرت أساساً «حتى شباط 2008» بكشف هذه الفضيحة الطبية والعلمية المتعلّقة بهذا المرض، والتي وقعت في السنة السابقة لذلك المقال. هل كان لتوقيت النشر علاقة بالتمهيد لموافقة وكالة الغذاء والدواء الأمريكية FDA على ترخيص الدواء الصيني الأرتيميسينين أخيراً، إذْ إنّ الوكالة لم تفرج عن ترخيص هذا الدواء سوى في العام 2009!

مبيدات لمستقبل أطفال العالَم!

مثالٌ ثانٍ من موقع «كاونتربنش» في 2 نيسان، عن موضوع سلّطت عليه الضوء الناشطة البيئية «روزماري ماسون»: فمن خلال نفوذ بيل غيتس وشركاه في بزنس المبيدات الكيماوية اختفت أيّة إشارة إلى سمّية هذه المواد على البيئة وصحة الأطفال من تقرير صحي عالَمي متعلّق بالصحة العامة للأطفال «في 18 شباط 2020» أعدّته لجنةٌ مشتركة رفيعة المستوى من منظمة الصحة العالمية، واليونسيف، ومجلة لانست الطبية الشهيرة. جاء التقرير المذكور مليئاً بالعواطف الجيّاشة حول «مستقبل لأطفال العالَم»، لكنّه لم ينبس بكلمة واحدة عن سمّية المبيدات الكيماوية على الأطفال والبشر والبيئة عموماً.

الأكيد أنّه دون تطهير العالَم من ذلك الجزء من العلماء «العلماء المُرتَزَقة» ومن المجرمين المموّلين لهم، ودون إعادة تصحيح مسار العلوم كافّة لتخدم تقدّم الإنسانية وسلامتها، لن يكون لأطفال العالَم ولا لكبارِه أيّ مستقبل.

على الرغم من أن اللقاح يحمي الأطفال من المرض المستهدف إلا أنه قد يزيد في الوقت نفسه من قابلية الإصابة بإنتانات أخرى غير ذات صلة

تساهل توصيات المنظمة بسلامة اللقاحات

في أواسط الثمانينات رفعت دعاوى قضائية من عدد كبير من أهالي أطفال أمريكيين لحقت بهم أضرار صحية إثر إعطائهم لقاحات غير مناسبة أو غير سليمة، وتحديداً لقاح الثلاثي المكوّن من الدفتيريا والكزاز السعال الديكي الخَلَوي DTP «وهو يختلف عن DTaP المستخدم حالياً والذي يحتوي السعال الديكي اللاخَلَوي». فقامت عدة شركات دوائية بسحب منتوجاتها من لقاح DTP من الأسواق، ليتم بعد ذلك إصدار «المرسوم الوطني لأذيات لقاحات الأطفال» «1986» الذي تُقدَّم بموجبه تعويضات مالية للأسر المتضرّرة من اللقاح.

مع ذلك ما زال المكون الخلوي ضمن اللقاح DTP موجوداً ضمن توصيات منظمة الصحة العالمية، بل وورد في الوثيقة التقنية لمتطلبات المكوّنات الثلاثة لهذا اللقاح الصادرة عنها عام 1990:

«لقاحات السعال الديكي ذات الخلية الكاملة تتألف من مُعلَّق من الجراثيم المَقتولة، وقد ارتبط حقنها مؤقتاً بتأثيرات جانبية... إنّ هدف التوصيات الحالية هو في آنٍ معاً، التشجيع على الاستمرار بإنتاج كلّ من اللقاحات اللاخلوية والخلوية التي تثبت فعاليتها وأضرارها الجانبية القليلة على المدى الطويل مع الاستمرار بمزيد من الأبحاث حيثما يكون ذلك مساعداً». عدا ذلك فإنّ وثيقة منظمة الصحة هذه أدخلت تعديلاً غريباً من نوعه: «تمّ السماح بمرونة أكثر في إجراء اختبارات العَقامة» واختبارات العقامة sterility tests هي التي تجرى على اللقاحات لضمان خلوّها من ملوّثات ممرضة أخرى «جراثيم أو طفيليات...»!

وحتى في التعديلات وفق الملحق التقني الخامس «2003» لم تدخل المنظمة أية تعديلات على هذا القسم الخاص بلقاح السعال الديكي، ما يعني أنّها معتمدة حتى اليوم 2020 رغم ظهور دراسة لفريق باحثين من الدنمارك في المجلة العلمية EBioMedicine عام 2017 خلصت نتيجتها إلى ما يلي:

«وجدنا أن لقاح DTP [الذي يحتوي الشكل الخلوي من السعال الديكي وليس DTaP] يرتبط بوفيات أعلى بخمس مرات مقارنة مع غير المُلَقَّحين. ولا توجد أية دراسات مستقبلية– الأثر prospective حول فائدة هذا اللقاح DTP من ناحية البقاء على قيد الحياة. لسوء الحظ، يعتبر DTP اللقاح الأكثر استخداماً، ويتم استخدام نسبة التغطية باللقاح حتى جرعته الثالثة DTP3 عالمياً كمؤشر على جودة أداء برامج التطعيم الوطنية. ينبغي أن يكون من دواعي القلق أن تأثير اللقاحات الروتينية على الوفيات من بين جميع أسباب الوفاة الأخرى لم يتم اختباره في تجارب عشوائية Randomized Trials. تشير جميع الأدلة المتاحة حالياً إلى أن لقاح DTP قد يقتل عدداً أكبر من الأطفال لأسباب أخرى رغم أنه يحمي من الدفتيريا أو الكزاز أو السعال الديكي. على الرغم من أن اللقاح يحمي الأطفال من المرض المستهدف، إلا أنه قد يزيد في الوقت نفسه من قابلية الإصابة بإنتانات أخرى غير ذات صلة. دعت مراجعة SAGE المنشورة مؤخرًا إلى تجارب عشوائية... ومع ذلك، في الوقت نفسه، أشارت لجنة IVIR–AC التي فوضت إليها SAGE أن تقوم بدراسات متابعة أنه لن يكون من الممكن فحص تأثير DTP بطريقة غير منحازة. إذا استمر هذا القرار الصادر عن IVIR–AC دون منازع، فقد تظل الدراسة الحالية هي الأقرب على الإطلاق إلى دراسة عشوائية ذات شاهد «نموذج RCT» حول التأثيرات غير النوعية للقاح DTP».

ربما نجد الجواب على الاستغراب الذي أبداه كتاب الدراسة أعلاه، عندما نعلم أن مؤسسة بيل وميليندا غيتس موّلت دراسة السنة الماضية «2019» بعنوان «تتبّع خريطة التغطية بلقاح DTP في إفريقيا 2000–2016» أشبه بدراسة إحصائية لمعرفة ما هي البلدان الإفريقية التي لم تتم بعد تغطيتها جيداً بهذا اللقاح و«ضمان أن يحصل كل الأطفال على الفوائد الصحية الضرورية من اللقاح»، حسب تعبير الدراسة.

المعاناة مع البطاقة الذكية في حلب

أعدت الحكومة البطاقة الذكية للمواطنين لتسيير وتسهيل تقديم بعض الضرورات الحياتية العامة افتراضاً، المازوت والغاز وبعض المواد الاستهلاكية «رز- سكر- زيت...»، ثم تبعها مؤخراً مادة الخبز أيضاً.

■ مراسل قاسيون

بالمقابل فقد أثبتت البطاقة، بحسب الحلبيين، أنها لا تملك من الذكاء الذي أطلقته عليها الحكومة إلا المسمى!.

المازوت ورحلة الشتاء والصيف

فيما يخص مادة المازوت لم يظهر عملها إلا بعد نهاية الشتاء، فقد كان من المفترض أن يتم توزيع المازوت 200 ليتر سنوياً، مقسمة على جزأين يفترض أن يكونا قبل حلول فصل الشتاء، ولكن ما يحصل على أرض الواقع هو تسليم أول دفعة خلال فصل الشتاء، وثاني دفعة مع نهاية هذا الفصل.

فماذا عساه يفعل المواطن بـ 100 ليتر طيلة فترة الشتاء، هل يستهلكها للحمام أم للتدفئة، وكم أسبوع ستكفيه وهو بانتظار الجزء الآخر من الاستحقاق الذي يتأخر سنوياً، مما يضطره للجوء إلى السوق السوداء بأسعارها الاستغلالية!.

الغاز وويل المواطن من ذكاء البطاقة به!

بحسب أحد المواطنين فقد استلم أول أسطوانة غاز على البطاقة بتاريخ 12/20، ليتلوها الدور التالي بتاريخ 3/20، مع العلم أنه يتوجب تبديلها كل 23 يوم بحسب الإعلان الرسمي الأولي!.

يقول المواطن: إنه في ظل الظروف الاستثنائية المرتبطة بالكميات ووصولها وتوزيعها، فلتصل هذه المدة إلى شهرين على أبعد تقدير، أما أن تصل المدة الفاصلة بين استلام الأسطوانة والموعد التالي لهذا الاستلام إلى ثلاثة أشهر فهذا كثير جداً، والمؤسف الفج أن الأسطوانات متوفرة في السوق السوداء، لكن مع الكثير من الاستغلال في السعر.

فقد ارتفع سعر أسطوانة الغاز في هذه السوق بشكل كبير خلال الأشهر الماضية بسبب تباعد فترة الاستلام بموجب البطاقة الذكية، واضطرار المواطنين لهذه المادة.

والسؤال على ألسنة المواطنين: من أين يتم توفير الكميات في السوق السوداء بظل شح المادة بحسب التصريحات الرسمية، ولماذا الصمت عليها؟.

الغذائيات المدعومة بالذكاء

تتابع البطاقة سبيلها في تحمل أعباء الحكومة إلى بعض المواد الغذائية الأساسية «سكر- رز- شاي- زيت نباتي»، فيقف العديد من المواطنين يومياً أمام المؤسسات الاستهلاكية للحصول على مخصصاتهم بموجب البطاقة الذكية، حيث الازدحام والاذلال بالمعاملة، بالإضافة لعدم توفر المواد بشكل كامل.

في البداية تمت الاستعانة بعناصر الشرطة للتخفيف من شدة الازدحام، ولمنع التجاوزات والمحسوبيات، التي استمرت لكن بطرق أكثر التواءً، علماً أن مادة السكر بالسعر الحر متوفرة في بعض الصالات بسعر 500 ل.س للمستهلك، ومفقودة كباقي المواد ضمن البطاقة الذكية من بعضها الآخر، كما تم حذف مادتي الشاي والزيت من البطاقة أيضاً.

لاحقاً، وبالتوازي مع الإعلان عن توزيع المواد المخصصة بموجب البطاقة عن شهرين دفعة واحدة اعتباراً من مطلع الشهر الحالي، تم الإعلان عن تسيير السيارات الجوالة التابعة للسورية للتجارة من أجل القيام بمهمة توزيع هذه المخصصات على أحياء المدينة، وفقاً لجدول أسبوعي بالتنسيق مع محافظة حلب من أجل تخفيف الازدحام على الصالات، حيث تم تحديد الأحياء ارتباطاً بأيام الأسبوع التي من المفترض أن تغطيها تلك السيارات بمهمة توزيع الغذائيات «المدعومة» فيها.

وإن سألت المواطنين عن تلك السيارات في أحيائهم بحسب الجدول المعلن، خلال الأيام القليلة الماضية، تتبادر إلى مسامعك إجابة مجمع عليها: «لم نر شيئاً»!

فهل الإعلان خُلّبي لذر الرماد في العيون والتسويف، أم أن المواطنين جميعاً باتوا بحاجة لفحص نظرهم، خاصة وأن عدد السيارات التي ستجول في كل حي هو «15 سيارة كحد أدنى» بحسب الإعلان الرسمي!.

فأين المواد، وأين السيارات، وهل توزع في كوكب آخر.. يتساءل حلبيون؟!.

الشيخ مقصود في حلب

معاناة مع الكهرباء وتقييد للحركة والأعمال

تعاني منطقة الشيخ مقصود من مشاكل في أحد أهم مقومات الحياة فيها، ألا وهي الطاقة الكهربائية، فمنذ ما يقارب السنة بدأت صيانة وتمديد شبكة الكهرباء حتى شملت المنطقة في الطرفين الشرقي والغربي بعد طول انتظار، مع إصلاح الأكبال الكهربائية وتبديلها، وكذلك صيانة وتبديل الأعمدة الكهربائية، وهنا يكمن جزء من المشكلة!.

■ مراسل قاسيون

فتمديد أي كبل كهربائي، من أعمدة الكهرباء للبنايات، يجري تسديد تكلفته من جيوب سكان هذه الأبنية، لماذا لا أحد يعلم؟!.

الكهرباء لمن استطاع إليها سبيلاً

في حديث لقاسيون مع أحد سكان المنطقة أخبرنا بأن تمديد كبل تغذية من البناء الذي يقطنه لأقرب عامود في الحي، والذي يبعد عن البناء قرابة 50 متر، يحتاج إلى مبلغ 250،000 ليرة، وهذا المبلغ من المفترض أن يتم تقاسمه بين سكان البناء، سواء قلوا أم كثروا!.

أما أحد السكان، والذي كان يفترض أن يكون حظه من السماء بأن البناء الذي يقطنه كان مقابل العمود مباشرة، مما قلل من تكلفة الكبل لـ 120،000 ليرة، لكن حظه ساء بقلة عدد القاطنين في البناء، كونهم لم يتجاوزا ثلاث عائلات فقط، مما زاد من عبء المبلغ المقسم عليهم بالنتيجة، وإن نقص بالمجمل عن البناء الآخر، والذي قسم فيه المبلغ على إحدى عشرة عائلة، مع العلم أن المبلغ المدفوع يذهب للمتعهد المكلف بالقيام بتلك الأعمال.

عل ذلك فإن واقع التزود بالطاقة الكهربائية النظامية أصبح فعلاً لمن استطاع إليها سبيلاً مع هذه التكلفة المرتفعة، خاصة وأن غالبية قاطني هذه المنطقة من المفقرين محدودي الدخل.

بالمقابل، يقول الأهالي: إن هناك أحياء لا يدفع سكانها إلا قيمة العدادات، ممن كان عداد منزلهم مسروقاً سابقاً، بالإضافة للفواتير المترتبة عليهم!.

المنطقة ما زالت شبه مغلقة!

بحسب الأهالي، فإن المنطقة ما زالت شبه مغلقة حتى تاريخه، مع العلم أنه تمت إزالة الحواجز، لكن مع الحفاظ على إغلاق الطرق المؤدية إليها، باستثناء طريق وحاجز وحيد قيّد الأهالي بالإغلاق في الساعة الرابعة بعد الظهر يومياً، علماً أن هذا التوقيت لا علاقة له بساعات الحظر الليلي المقرة من ضمن الإجراءات الاحترازية الخاصة بوباء الكورونا حالياً، مما يجبرهم على ترك أعمالهم والعودة في وقت مبكر، أو الاضطرار للمبيت خارج بيوتهم، مما انعكس سلباً على استقرارهم بحياتهم، وكرس حال الاستياء لديهم، مع التساؤل المشروع حيال كل ذلك: لماذا وإلى متى سيستمر الوضع على هذا المنوال؟!.

تم تأجيل العيد حتى إشعار آخر!

اقترب العيد، لكن شراء الألبسة الجديدة، أصبح صعباً جداً بالنسبة للغالبية الساحقة والمفقرة من المواطنين، بما في ذلك للصغار الذين ينتظرون هذه المناسبة من أجل فرحة اللباس الجديد فيها، وبسبب ضيق ذات اليد، وبظل الأسعار الفلكية لها في الأسواق، بل وحتى في البالة، أصبحت أسعارها فوق قدرة هؤلاء.

■ نوار الدمشقي

اعتاد المواطنون عموماً على التقتير والتقشف، وعلى اختصار قوائم احتياجاتهم واقتصارها على الضرورات القصوى التي لا يمكن الاستغناء عنها، والتي تركزت على الغذائيات بالدرجة الأولى، مع تقليصها للحدود الدنيا، كذلك الأمر، أما بالنسبة للألبسة فقد تم اتباع أسلوب إعادة تدوير ألبسة الكبير للأصغر سناً وهكذا، واقتصر شراؤها للصغار دوناً عن الكبار غالباً، وذلك بحال العجز عن إمكانية التدوير طبعاً، وقد اقترنت عملية شراء الألبسة بموسم العيد كما جرت العادة، حتى وإن كانت من البالة.

الكذب اضطراراً

لا شك أن كبار السن لم تعد تعنيهم طقوس العيد لا من قريب ولا من بعيد، فقد تم التغاضي عنها وتجاوزها تباعاً خلال السنوات الماضية «الألبسة- حلويات العيد- التنزه- الزيارات..» وربما لم يبق من هذه الطقوس إلا زيارة القبور الآن.

فحتى صلة الرحم أصبحت صعبة ومحفوفة بالمخاطر بظل إجراءات الحجر والحظر خلال أيام العيد القادم، والتي اعتبرها البعض نعمة في ظل واقع الفقر والتردي المعيشي.

لكن كيف من الممكن أن يتم إقناع صغار السن بالتخلي عن بعض الطقوس التي تعنيهم، والتي ينتظرونها على أحر من الجمر، وخاصة الألبسة الجديدة والعيدية؟ وكيف يكون هناك عيد بدون ألعاب ومراجيح أيضاً؟.

المفروغ منه، أن الأمر سيبدو عصياً عن فهم وإدراك هؤلاء الأطفال بكل تأكيد، طبعاً باستثناء اللجوء اضطراراً للكذب والمداورة عليهم، وهو أمر اعتاد عليه الأهل أيضاً مع الأسف، وفي هذا العيد يبدو أن اللجوء للكذب على الأطفال سيزداد تعميماً، وخاصة فيما يتعلق بشراء الألبسة الجديدة!.

أسعار وزبائن

جولة سريعة في سوق الحميدية تبين خلالها أن حركة البيع محدودة ومتواضعة، برغم الازدحام، فالغالبية من رواد السوق كأنهم يقومون بعملية سبر للأسعار فقط، بل لا يصلون لمرحلة المفاصلة مع البائعين، وهذا دليل على أنهم يقومون بجولة اطلاعية ليس إلا، والقلة القليلة فقط قد تراها قامت بعملية شراء لقطعة ألبسة واحدة لا غير، بعد طول جدال ومفاصلة مع البائع، مع الكثير من التبرم والاستياء من السعر في النهاية.

وخلال الجولة تم رصد الأسعار التالية لبعض الألبسة: بنطال جينز بناتي محير 8000 ليرة- بيجاما بناتي صيفي 12000 ليرة- بلوز بناتي صيفي محير 12000 ليرة- قميص ولادي نص كم 9500 ليرة- تنورة محير صيفي 13000 ليرة- تويتز بناتي محير صيفي 13000 ليرة- كنزة ولادي محير صيفي 8500 ليرة- بوط رياضة 8000 ليرة.

فإذا كانت هذه الأسعار في السوق الشعبي الأكبر في دمشق، وهي ذات مواصفة وجودة دون الوسط، ومدورة من المواسم الماضية، فكيف من الممكن أن تكون في سوق الصالحية أو الحمراء، التي تعتبر بضائعها متوسطة الجودة، أو بغيرها من الأسواق الأخرى؟.

أما العصي عن الفهم فهو: كيف تتم عملية تسعير الألبسة، وخاصة ألبسة الأطفال التي لا تستهلك إلا القليل من الأقمشة؟ وهل فعلاً هناك رقابة على الألبسة في الأسواق ناحية المواصفة والجودة والسعر؟.

كسوة العيد تحتاج قرضاً

بالمختصر، إن تكلفة كسوة العيد لصغير السن من أحد الأسواق الشعبية تتراوح بين 40- 5 ألف ليرة، والمشكلة بالنسبة لشراء الألبسة، بالحالات الاضطرارية وللصغار طبعاً، وفي ظل هذا النمط من الاستغلال منقطع النظير، أنه لا يمكن لرب الأسرة التي فيها أكثر من طفل أن يشتري لأحدهم ويمتنع عن الشراء للآخرين!.

ومن سيحل مثل هذه المشكلة العصية، فوسطي الأجور بالكاد يكفي لتغطية تكلفة كسوة صغير واحد فقط؟!.

يبدو اللجوء للكذب من قبل رب الأسرة أفضل الشرور، وإلا فإنه سيضطر للاستدانة، أو لسحب قرض ربما، من أجل كسوة العيد لأولاده الصغار فقط!.

لمزيد من التفاصيل علق بنقطة

لذلك، وبدون التعليق بنقطة من أجل المزيد من التفاصيل، انتظروا صدور قرارات أسرية تقضي بتأجيل العيد حتى إشعار آخر، فالأطفال سيبقون بلا عيد وبلا كسوة وبلا فرح، حتى إشعار آخر أيضاً! ولا لوم على الأهالي طبعاً، فمن لا يرغب بتقديم كل ما يحتاجه ويرغب به صغاره من كساء وفرح وألعاب ونزهات وزيارات؟ وكل اللوم والإدانة جراء كل ذلك تقع على عاتق ومسؤولية من لا يرحم من التجار والفاسدين، ومن لف لفهم ودعمهم وتستر عليهم، مع عدم إغفال أصحاب المسؤولية من الرسميين بما يتعلق بوسطي الأجور، والواقع المعيشي عموماً.

وهنا يمكن لكم أن تعلقوا بالكثير من النقاط، بدلاً من عبارات الذم والقدح بحق هؤلاء.

انتظروا صدور قرارات أسرية تقضي بتأجيل العيد حتى إشعار آخر فالأطفال سيبقون بلا عيد وبلا كسوة وبلا فرح حتى إشعار آخر أيضاً!

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي مؤلم متداول حول واقع ارتفاع الأسعار، يقول البوست:

● «بهل الأيام صارت الروحة ع السوق متل اللي رايح ع العزا.. بقضيها يا لطيف ولا حول ولا قوة إلا بالله!».

حول الخبر عن لسان مدير محروقات دمشق بأنه: يوجد حوالي 7 آلاف و500 عائلة اعتذرت عن شراء مازوت التدفئة في دمشق، علق البعض بما يلي:

● «أولاً: لفقرهم. وثانياً: لتأخر وصول المادة إليهم، وبيعها ع دفعة واحدة وعدم إمكانية التقسيط».

● «من كثرة المصاري بجيوبهم.. والله عيب تقولو اعتذرو، وبتعرفو، السبب».

من صفحة الحكومة حول توصية اللجنة الاقتصادية باعتماد مصفوفة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بخصوص إجراءات تطوير قطاع الدواجن وتذليل الصعوبات التي تعترض عمله، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «شو بدكو تلاقو بقا من مربين الدواجن.. انتهينا هيك وهيك من هالمصلحة ولسا بتوعدو».

● «ماذا تعني المصفوفة... فهمونا نحن عامة الشعب».

● «أنا أستغرب من خطط وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الفاشلة والتي تستنزف من أموال البلد ولا يحصد النتيجة إلا الوسطاء من التجار الكبار».

وحول الخبر من صفحة الحكومة الذي يقول: «ضمن سياسة توجيه الدعم إلى مستحقيه، يوقف تزويد شريحة البنزين المدعوم عن السيارات الخاصة ذات سعة المحرك من /2000/ سي سي فما فوق، وعن كل فرد مسجل على اسمه أكثر من سيارة بما فيها الشركات»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «هلا بترتفع أسعار المواد كلها بحجة عم نشتري البنزين حر».

● «أي إجراء بتاخدوه بالنتيجة النهائية بينعكس على المواطن المستهلك الفقير، لأن رجل الأعمال والتاجر لي رح يعبي بنزين حر لسيارتو رح يحطو نفقات أعمال ويزيد سعر السلعة أو الخدمة كل أفكاركون فاشلة».

● «كان لازم تحطوا بالاعتبار كرت السيارة كمان مو بس سعة المحرك حتى يصير في عدالة ويوصل الدعم فعلاً لمن يستحقه».

وحول ارتفاعات الأسعار في الأسواق بحسب ما يتم تداوله عبر وسائط التواصل الاجتماعي، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «صارت البلد طبقة عايشة وطبقة ميتة».

● «روحو سكرو محلات التجار الكبار ولا تتشاطرو على المحلات الكسبة الصغار روحو تتشاطرو على التجار يستغلون السوق».

ونختم مع بوست تهكمي كوميدي، متداول على الصفحات العامة والخاصة، عن واقع الأسعار ودور استغلال التجار، يقول البوست:

● «كل يوم زيادة بالأسعار.. أبو جهل كان يجيب بضاعة من الشام لمكة وعلى الناقة أربع شهور رايح وراجع وأسعارو ضلت ثابتة».

وناقل الكفر ليس بكافر.

الإنتاج الزراعي

تتكرر بعض العبارات المرتبطة بالزراعة والإنتاج الزراعي، مثل: «يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية، وله دور رئيسي على مستوى الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الوطني»، وذلك من خلال التصريحات الرسمية، أو عبر التغطيات الإعلامية، وطبعاً في متن الدراسات الخاصة بهذا القطاع، سواء كانت رسمية أو غير رسمية.
لكن أين أصبحت هذه الأهمية، وماذا حل بالاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؟.
وما هو حال هذا القطاع بظل السياسات الزراعية المُقرة، من ضمن جملة السياسات الاقتصادية المتبعة؟.

■ عاصي اسماعيل

على شفير المجاعة.. سورية ضمناً

أفاد التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية للعام 2020، والذي أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ 2020/4/21، أن: «نحو 135 مليون شخص في 55 بلداً طالتها النزاعات ومشاكل المناخ كانوا على شفير المجاعة العام 2019».. «قد يعاني 265 مليون شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول نهاية عام 2020».
قال ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، خلال حديثه عبر الفيديو لمجلس الأمن عن برامج المساعدات الغذائية بنفس التاريخ أعلاه: «إن العالم لا يواجه جائحة صحية عالمية فحسب، بل يواجه أيضا كارثة إنسانية عالمية»، ويضيف: «يُظهر تحليلنا أن 300 ألف شخص يمكن أن يموتوا جوعاً كل يوم على مدى ثلاثة أشهر. هذا لا يشمل زيادة معدلات الجوع جراء انتشار كوفيد-19».
وقد ذكر التقرير: أن بين الدول الأكثر تضرراً من هذه الآفة «الجوع»: جنوب السودان واليمن وأفغانستان، وهايتي، وفنزويلا، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والشطر الشمالي من نيجيريا، إضافة إلى سورية.

الواقع أكثر فجاجة

الحديث عن الجوع وانعدام الأمن الغذائي بموجب تقارير دولية ليس جديداً، وكذلك أن ترد سورية من ضمن الدول المذكورة في مثل هذه التقارير على أنها عرضة للمزيد من الانخفاض في مستويات الأمن الغذائي ليس جديداً أيضاً، فقد سبق أن ذُكرت في كثير من التقارير الدولية السابقة، ولعل الواقع المعاش والملموس أهم وأوضح وأكثر فجاجة من كل التقارير، بغض النظر عن مصدرها.
فالفقراء يتزايد عددهم يوماً بعد آخر، وكذلك أعداد الجائعين، فقد تقلصت سلة الاستهلاك الغذائي اليومي للغالبية من السوريين بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حتى شمل التقليص مؤخراً الكثير من الخضار ومن المنتجات الزراعية الأخرى، بسبب ارتفاع أسعارها الكبير، علماً أنها إنتاج محلي.
فأين اكتفاءنا الذاتي، وأين أمننا الغذائي الوطني، الذي يطنبون آذاننا به بين الحين والآخر؟.

تراجع مستمر

تراجع قطاع الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، بشكل كبير خلال العقود الماضية، نتيجة جملة السياسات الاقتصادية الليبرالية ومن ضمنها السياسات الزراعية، والتي ترافقت مع التراجع المطّرد لدور الدولة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، تحت عناوين الانفتاح وحرية السوق وتأليه آليات العرض والطلب، والتي دفع ضريبتها الغالبية من السوريين، لتأتي سني الحرب والأزمة لتزيد الطين بلة بانعكاساتها السلبية على هذا القطاع، وبالتالي على عموم السوريين، فقد خرجت الكثير من الأراضي من العملية الإنتاجية، وخسر القطاع الكثير من العاملين فيه، بالإضافة لتراجع الصناعات العاملة على هذا الإنتاج كمدخلات أولية، غذائية وتحويلية، أيضاً.
ولعل ما جرى ويجري من ارتفاعات مستمرة بأسعار المنتجات الزراعية، بشقيها النباتي والحيواني، في السوق، يعتبر دليلاً على فشل السياسات الزراعية خصوصاً، ومجمل السياسات الاقتصادية عموماً، علماً أن هذه الارتفاعات لا تستفيد منها إلا شريحة كبار التجار والسماسرة والمصدرين والمستوردين والمهربين، على حساب المنتجين والمستهلكين، بل وعلى حساب «الدعم» أيضاً، والذي تستفيد منه نفس الشريحة ولا يصب بمصلحة المنتج والمستهلك لا من قريب ولا من بعيد.

أمثلة كارثية مكررة

موسم الحمضيات السنوي مثلاً، ما زال يعاني من نفس الصعوبات المزمنة، وما زالت الحلول الترقيعية والتسويفية هي سيدة الموقف بشأنه، حاله كحال بقية المواسم المنهوبة عملياً، والنتيجة خسائر متتالية من جيوب الفلاحين وعلى حساب معيشتهم، مع قطع المزيد من الأشجار، وخروج المزيد من الأراضي الزراعية من الخدمة، بالإضافة إلى تراجع الاكتفاء الذاتي، وضرب الأمن الغذائي.
المثال الآخر الكارثي والمتكرر هو ما أصاب ويصيب قطاع الدواجن بين الحين والآخر من نكسات وتراجع وتوقف، بل وخروج العديد من منشآته من الخدمة تباعاً، والسبب الرئيسي أيضاً أن مدخلات إنتاجه متحكم بها من قبل شريحة كبار التجار والمستوردين، وكذلك حلقات تسويق وتوزيع وبيع إنتاجه متحكم بها، طبعاً بغض النظر عن حاجات الاستهلاك المحلي، فالاستغلال من قبل هذه الشريحة يطال المستهلكين بشكل أكبر أيضاً.
أما النتيجة الأهم والأكثر كارثية فهي أن قطاع الإنتاج الزراعي في سورية لا يرتبط فقط بغذاء المواطنين، على أهميته، بل بالكثير من الصناعات الزراعية القائمة على إنتاجه، والتي نالها التراجع والتوقف هي الأخرى، بل وتمنعها السياسات القائمة من التطور والتوسع أيضاً.

سيطر كبار التجار والسماسرة على حلقات العملية الإنتاجية مستنزفين الفلاحين حتى الرمق الأخير ومتحكمين بالأسواق وبالمستهلكين وبأسواق التصدير

تعزيز آليات النهب

التراجع المطّرد لدور الدولة، بالتوازي مع السياسات المتبعة، وخاصة على مستوى سحب الدعم عن مدخلات الإنتاج «محروقات- أسمدة- مبيدات..»، وعلى مستوى التسويق والتوزيع، أطلقت آليات النهب وعززت مواقعها، على حساب المنتجين والمستهلكين.
فقد سيطر كبار التجار والسماسرة على حلقات العملية الإنتاجية، مستنزفين الفلاحين حتى الرمق الأخير، ومتحكمين بالأسواق وبالمستهلكين وبأسواق التصدير، مع إدخال الكثير من المنتجات الزراعية، نباتي وحيواني، المنافسة للمنتجات المحلية، بغاية تقويض الإنتاج الزراعي بمجمله بالنهاية، مع صناعاته التكاملية، كي يخلو السوق لهذه الشريحة الناهبة، التي لا يعنيها لا اكتفاء ذاتي ولا جوع ولا أمن غذائي، ولا إنتاج ولا صناعة ولا وطن.

النهب وتكاليف الإنتاج والتسعير والتسويق

آليات النهب تعمل بداية من خلال مدخلات العملية الإنتاجية، فمن المعروف أن تكاليف الإنتاج الزراعي، بشقه النباتي، يمكن تقسيمها إلى قسمين:
الأول: يتعلق بمستلزمات الإنتاج ومواده، ويتضمن: «قيمة السماد العضوي- قيمة السماد الكيماوي- قيمة العبوات- قيمة البذار- قيمة مياه الري- قيمة مواد المكافحة- قيمة المحروقات»، وهذا الشق مُتحكم بغالبيته، ناحية السعر والمواصفة والكم، من قبل شريحة المستوردين، حيث يفرضون أسعارهم الاحتكارية على هذه المستلزمات، خاصة أن الدور التدخلي للدولة بهذا الشق على أنه «دعم» أصبح محدوداً وخجولاً، بل حتى ما توفره من هذه المستلزمات يتم تأمينه عملياً من قبل هؤلاء التجار والمستوردين أنفسهم، مع عدم تغييب أوجه الفساد والمحسوبية في توزيع الكم الخجول منها على الفلاحين أيضاً، وبالتالي فإن كتلة هذا الشق من التكاليف من المتعذر تخفيضها وتقليصها على الفلاحين، اللهم باستثناء «الكم والنوع»، الذي ينعكس على الإنتاج بالمحصلة أيضاً كماً ونوعاً.
الثاني: يتعلق بالعمليات الزراعية، وتتضمن: «الحراثة- التسكيب- الزراعة «نثر البذار»- التسميد- أجور السقاية- العزق والتعشيب- المكافحة- الحصاد- الفرز والتعبئة- النقل»، وهذا الشق أيضاً من الصعوبة تخفيض تكاليفه أو تقليصها، برغم أن جزءاً منه يقوم به الفلاح بنفسه مع أفراد أسرته، والبقية تحتاج للعمالة الزراعية، التي تعتبر أجورها منخفضة ومقلصة سلفاً.
يضاف إلى ذلك بعض التكاليف الإضافية مثل: «بدل إيجار الأرض أو ريعها، وفوائد رأس المال الموظف، وبعض النفقات النثرية الأخرى».
مجمل هذه التكاليف تعتبر المعيار الأساسي في تحديد سعر المنتج الزراعي بالنتيجة، وغالباً ما يضطر الفلاح للتخلي عن هامش ربحه، من خلال الضغوط الاستغلالية الممارسة عليه من قبل تجار سوق الهال، أو الضمانة والمصدرين، وذلك يعتبر مصدر نهب إضافي تستفيد منه هذه الشريحة.
لتأتي بعد ذلك حلقة التسويق والتوزيع التي يتحكم بها كبار التجار عملياً، وصولاً للبيع في الأسواق للمستهلكين، بعد إضافة هوامش الربح على هذه الحلقات طبعاً، والتي تعتبر مصدر نهب أيضاً، والذي تستفيد منه نفس الشريحة الناهبة، وما على المستهلكين إلا الرضوخ للأسعار النهائية في الأسواق، بغض النظر عن كل ما يقال عن دور الجهات الحكومية على مستوى التسعير والرقابة، وما إلى ذلك من أحاديث رسمية ذات طابع خُلّبي ونظري عملياً.

بيانات وإحصاءات رسمية

للكفاية أم للنهب؟

فيما يلي بعض الجداول التي جرى إعدادها من واقع بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية عن عام 2018، الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، والمقترنة بموافقة المكتب المركزي للإحصاء المؤرخة في 2019/8/21، من موقع الوزارة، لتسليط الضوء على بعض متغيرات تقلص المساحات الزراعية وتراجع الإنتاج.

استعادة دور الدولة ضرورة وطنية

بعيداً عن الخوض في الكثير من التفصيلات الأخرى، فإن الضرورة الوطنية تفرض إعادة تدخل الدولة بعمق هذا القطاع الهام، وبشكل أكثر فاعلية وجدية، وبما يؤدي إلى دعم المنتجين وحماية المستهلكين فعلاً، وصولاً لإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي.

ولعل ذلك يبدأ من خلال رسم السياسات الزراعية المتكاملة بشقيها النباتي والحيواني ودعمها، بالتوازي مع دعم الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي، وبما يؤمن طبعاً حسن استخدام الموارد الطبيعية «الأرض- المياه» والاقتصادية «المالية والبشرية»، مع وضع أسس سعرية وتسعيرية تحقق غايات الدعم الوظيفية، وبما يؤدي الى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدلات نمو الإنتاج الزراعي للانتقال من حيّز الاكتفاء الذاتي إلى تحقيق الوفرة الفعلية القابلة للتصدير.

نقاط مفتاحية لتعزيز دور الدولة

بكل اختصار يمكن القول: إن السياسات الزراعية المتبعة قائمة على النهب والفساد واستمرارهما، حالها كحال مجمل السياسات الاقتصادية المعمول بها منذ عقود، والتي زادت آثارها ونتائجها السلبية على الوطن والمواطن خلال سنوات الحرب والأزمة، وبسببها.

ومن أجل وقف تراجع القطاع الزراعي، وزيادة وزن الدولة ودورها بعمقه، فإن ذلك ربما يتطلب التالي:

وضع سياسات زراعية متكاملة، تضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوسيعه، مع تقديم الدعم اللازم له.

منع أوجه وأشكال النهب والفساد، واعتماد سياسات سعرية وتسويقية وتمويلية مرنة، تحقق مصلحة المنتج والمستهلك.

توفير الآلات والمعدات الزراعية «جرارات- حصادات- محاريث- مضخات مياه- مرشات..»، مع تسهيلات مالية مصرفية للحصول عليها.

توفير مستلزمات الإنتاج، وخاصة «الأسمدة- البذار- المبيدات- المحروقات..» من قبل الدولة، بالسعر المناسب والوقت المناسب.

حسن استخدام مصادر الطبيعة الخاصة بالإنتاج الزراعي «الأراضي الزراعية- المياه..»، وضمان استدامتها.

تشجيع استخدام تقانات الري الحديث وتوسيعها.

حسن استخدام الدورات الزراعية المرتبطة بالتنوع المناخي الذي تمتاز به سورية.

حسن استخدام وتوظيف معايير المساحة مع كم الإنتاج، بين المروي والبعل، بعد دراسة نوعية التربة وما يناسبها من محاصيل، وما تحتاجه من أسمدة، بما يؤدي لزيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة.

الاهتمام بالمنتجات الزراعية التي تحقق قيمة مضافة من خلال الصناعات الزراعية، مع دعم وتعزيز وتوسيع هذه الصناعات، نظراً لأهمية هذا القطاع الصناعي على المستوى الوطني أيضاً.

الاهتمام بمعايير المنتجات ومواصفاتها التصديرية، من أجل استقطاب المزيد من أسواق التصدير.

منع التهريب، دخولاً وخروجاً، بشكل جدّي وحقيقي.

إعادة الاهتمام بمشاريع استصلاح الأراضي.

زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية الزراعية، وحسن توظيفها واستخدامها.

ومن المؤكد أن هناك الكثير من النقاط الهامة الأخرى أيضاً.

إن السياسات الزراعية المتبعة قائمة على النهب والفساد واستمرارهما حالها كحال مجمل السياسات الاقتصادية المعمول بها منذ عقود

جدول مقارنة لبعض المنتجات الزراعية «استراتيجية وهامة»

المحصول	2010		2018		ملاحظات
	المساحة/ هكتار	الانتاج/ طن	المساحة/ هكتار	الانتاج/ طن	
القطن	172,414	472,485	49,656	79,737	سقي
التبغ	12,958	20,150	9,119	13,993	سقي وبعل
الشوندر السكري الشتوي	6,994	327,045	25	832	–
البندورة/ لا تشمل البلاستيكي	14,218	585,549	10,179	497,481	سقي وبعل
البندورة/ بيوت بلاستيكية	4,281	570,798	3,878	581,754	95,133 بيت 96,959 بيت
البطاطا	34,467	673,183	22,229	562,342	–
الثوم	4,004	36,352	4,158	33,680	سقي وبعل
بصل احمر جاف	5,954	109,562	5,278	73,922	–

جدول مقارنة لبعض المحاصيل «استراتيجية وهامة»

المحصول	2014		2018	
	مساحة/ ألف هكتار	انتاج/ الف طن	مساحة/ ألف هكتار	انتاج/ ألف طن
قمح طري	710	1071	483	468
قمح قاسي	578	953	614	755
الشعير	1221	600	1187	408
العدس	114	75	125	74
الحمص	45	27	52	34

جدول مقارنة لنوعين من الشجر المثمر «محاصيل استراتيجية»

نوع الشجر	زيتون		حمضيات	
العام	2014	2018	2014	2018
المساحة/ ألف هكتار	697	693	44	43
اجمالي العدد/ ألف شجرة	106149,8	103719,2	14672,4	14249,2
بعمر الإثمار/ ألف شجرة	86104,2	85072,3	13594	13734,8
الانتاج/ ألف طن	392	665	1134	1157

جدول مقارنة لأعداد بعض الآلات المستخدمة في الزراعة

العام/ الآلة الزراعية	الجرارات	المحاريث	المباذر	الدرّاسات	المضخات	الحصادات
2010	109,372	112,046	19,719	4,668	216,841	5,950
2018	112,033	110,240	19,220	4,447	195,947	4,196

بدأت الحكومة موجة جديدة من رفع الدعم، وهذه المرّة تريد أن تطبّق العدالة في توزيع الدعم، فاستهدفت السيارات ذات الاستطاعة الكبيرة ومن يمتلك أكثر من سيارة، في مسعى لتقليص استهلاك البنزين وتحصيل إيرادات إضافية من المبيع المحلي... ولكن لمن تذهب فعلياً مبالغ الدعم على المشتقات النفطية؟! إنّها مصدر ربح محلي ودولي لكل من يفرض حصاراً على السوريين.

البنزين المستورد لسورية 3 أضعاف العالمي:

و«ربح العقوبات» قد يصل 920 مليون دولار سنوياً!

انخفضت أسعار النفط العالمي بنسبة 60% منذ مطلع العام الحالي، ولكن مع هذا فإن الحكومة السورية تقول أن كلفة ليتر البنزين الوسطية في شهر شباط لعام 2020 بلغت: 600 ليرة سورية، أي حوالي 0,85 دولار لليتر وفق سعر صرف 700 ليرة الذي أصبح سعر الصرف المعتمد حتى لو أن الموازنة أعلنت سعر 435 دولار الذي أصبح وراءنا!

■ عشتار محمود

يعتبر هذا السعر لليتر البنزين سعراً استثنائياً، وتحديداً مع التهاوي العالمي في أسعار النفط والمشتقات النفطية... والذي استمر بل واشتد في شهري آذار ونيسان من العام الحالي ومن المحتمل أن يستمر أيضاً.
الجدول التالي يوضح المقارنة بين السعر العالمي، والسعر في الإقليم من لبنان إلى الإمارات، وصولاً إلى سعر التكلفة في سورية، والسعر الوسطي الذي تبيع الحكومة به .

3 أضعاف السعر في لبنان

تدفع الحكومة السورية للمستوردين 0,85 دولار في ليتر البنزين، أي أنها تدفع لهم 3 أضعاف سعر المبيع في لبنان، التي يمكن اعتبارها النموذج الأفضل للمقارنة نظراً لأن لبنان يستورد محروقاته بالكامل، وبسعر محرّر مع تكاليف ضرائب وبسعر ربح احتكاري حيث يعتبر الاستيراد محتكراً في لبنان، أي أن المستورد اللبناني إذا ما باع ليتر البنزين بـ 0,29 دولار يستطيع أن يغطي تكاليف استيراد المادة وشحنها ونقلها وضرائبها وحتى أرباح قطاع التوزيع ومحطات الوقود.
بينما في سورية يحصل المستوردون على 0,56 دولار إضافية من الحكومة السورية وفق السعر اللبناني، وندفع من المال العام 400 ليرة إضافية في كل ليتر بنزين يستورده المستورد السوري. مع العلم أن البيانات الدولية تشير إلى أن لبنان هو واحد من المصادر الأساسية لاستيراد المنتجات النفطية إلى سورية، أي يتم الاستيراد للبنان ليتم بعدها توريده إلى سورية، ومع هذا فإن التكلفة السورية أعلى بـ 3 مرّات!
ما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من التكاليف الإضافية يُدفع بين سورية ولبنان، للمستوردين لقاء «مخاطرهم» ولمنظومة المصارف التي يودع فيها مستوردونا الكبار أموالهم ودولاراتهم والتي تطلب تكاليف إضافية للتأمين والتحويل، ولشركات الشحن والنقل.
وينبغي الإشارة إلى أن تكلفة ليتر المازوت في لبنان انخفضت إلى 0,1 دولار لليتر، أي حوالي 80 ليرة سورية، بينما لا يزال سعره المدعوم والرسمي في سورية 0,2 دولار تقريباً، ما يشير إلى أن التكاليف الإضافية في المازوت قد تبلغ نسبة 100% تقريباً. وهي المرة الأولى التي تشهد فيها الحدود عملية تهرب عكسية للمازوت من لبنان إلى سورية

انخفضت أسعار النفط العالمي بنسبة 60% منذ مطلع العام الحالي ومع هذا فالحكومة السورية تقول أن كلفة ليتر البنزين الوسطية لشباط بلغت 600 ليرة

وفق ما تشير العديد من التقارير اللبنانية.
*سعر ليتر البنزين والمازوت في لبنان من النشرة الرسمية بتاريخ 5-5-2020، حيث سعر الـ 20 ليتر تقارب 23500 ليرة لبنانية، وحوالي 5,8 دولار وفق سعر صرف 4000 ليرة لبنانية مقابل الدولار.

هل سعت الحكومة لتوفر 645 مليار ليرة من المستوردين؟!

وفق التصريحات الرسمية فإن كميات استيراد البنزين الوسطية تقارب 1,64 مليار ليتر سنوياً، فإذا ما كان كل ليتر يتضمن تكاليف إضافية للعقوبات تقارب 0,56 دولار فإن المدفوعات الإضافية التي يدفعها المال العام السوري خلال سنة لمستوردي البنزين قد تصل إلى قرابة 920 مليون دولار فيما لو استمرت أسعار البنزين العالمية عند هذا المستوى! أي حوالي 645 مليار ليرة، وهي ربح إضافي موزع على المستوردين وعلى المصارف المحلية والدولية المساهمة في الاستيراد.
وإن أرادت الحكومة السورية أن تبحث عن طرق لتحقيق وفورات وتقليص الدعم، عليها أن تركز على سبل تخفيض التكلفة المدفوعة للمستوردين، وليس أن ترفع الأسعار على شرائح المستهلكين السوريين أو أن تقلص كتلة استيراد البنزين!
وخاصة أن المستهلكين السوريين يدفعون تقريباً وبشكل مباشر ثلثي هذه التكلفة تقريباً، إذا ما اعتبرنا أن سعر البيع الوسطي أصبح يقارب 400 ليرة لليتر البنزين في سورية بعد أن تقلصت لحد بعيد مبيعات البنزين المدعوم بعد تطبيق البطاقة الذكية، وتوسعت شريحة بيع البنزين بسعر 450 ليرة لليتر من البنزين أوكتان 90، وصولاً إلى 575 ليرة لليتر البنزين أوكتان 95.

فروق أسعار البنزين بين سورية والعالم

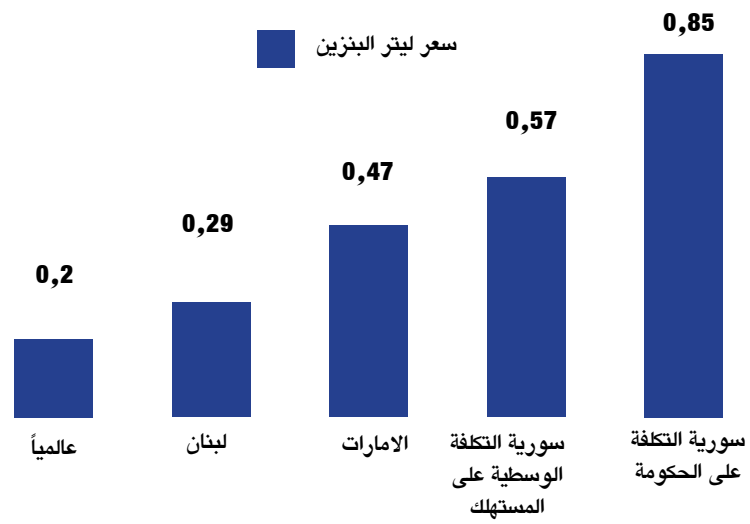

إن ما تسميه الحكومة دعماً للمحروقات، هو مبالغ مدفوعة كتكاليف للعقوبات والحصار المفروض على سورية، وهذه التكاليف هي الدعم الذي تدفعه الحكومة من المال العام للقلة التي تحتكر استيراد المشتقات وعموم النفط إلى سورية. أمّا هذه التكاليف فهي عملياً ربح إضافي تحصل عليه الأطراف التي تحاصر السوريين، وهي موزعة بين المستوردين الكبار الذي يستوردون من حساباتهم في الخارج وفي الإقليم ويحمّلون المال العام «تكاليف المخاطرة»، ويدفعون جزءاً منه أيضاً للمصارف وشركات التأمين والنقل والشحن، وكل هؤلاء يحاصرون السوريين ويربحون من التقشف الذي تفرضه الحكومة على مجالات الحياة الاقتصادية والخدمية المختلفة...
الحصار الأخطر هو الذي يطبقه من يمتلك القرار بتغيير آلية الاستيراد هذه ولا يسعى إليه، الأطراف التي لا تريد أن تصل إلى اتفاقات وعقود استيراد نظامية من دولة لدولة، وعبر آليات دفع مصرفية دون استخدام الدولار، وعبر تأمين سفينة نقل نفط واحدة مملوكة للمال العام تستطيع المخاطرة دون أن ندفع مثل هذه التكاليف للسماسرة.
الحصار في سورية مفروض من الجهات المحلية والدولية، وهؤلاء شركاء في تحويل العقوبات لفرصة ربح استثنائية...

الفلاح يربح من البندورة:

100 ليرة في الكيلو! وربح 33% من التكاليف

تحولت البندورة إلى حديث الموسم، فبعد أن ارتفعت أسعارها الرسمية في سوق الجملة إلى 700 ليرة، ووصلت أسعار مبيع المستهلك إلى 1000 ليرة، فإن الشكوى تسمع من المستهلكين والمزارعين... بينما سوق الجملة وسوق التهريب تتابع عملها وربحها بصمت.

■ قاسيون

إن كان المستهلك يمتلك كل الحق بعد أن أصبح يدفع دولار لكيلو البندورة! وأصبح الحد الأدنى للأجر يعادل 50 كغ بندورة، فإن للمزارعين أيضاً ما يقولونه، فبعد التعب، الربح قد لا يتجاوز فعلياً 100 ليرة، وتحديداً في الزراعة المحمية للبندورة التي تشكل نسبة 54% من مجمل إنتاج البندورة في سورية.

يقدّر المزارعون أن الكلفة الوسطية للكغ المنتج في البيت البلاستيكي تقارب 300 ليرة، وهي التكلفة المثلى في حال نجاح الإنتاج ببلوغ كميات 3 طن، ومع استبعاد احتمالات وتكاليف أثر الطقس والأضرار التي قد تنجم عنه وغيرها من العوامل والحالات الطارئة. بينما بالمقابل سعر شراء البندورة من المزارعين لم يتعد وسطياً 400 ليرة للكغ وفق الأنواع المختلفة، وتفاصيل التكاليف موضحة في الجدول التالي..

ما الذي تقوله التكاليف؟!

إن الاستثمار الإنتاجي الزراعي كما توضح حالة البندورة يتوزع على عدّة قطاعات، وله ترابطات عديدة مع الصناعات، الإنتاج المحلي من الحديد، إنتاج البلاستيك في الرقائق والعبوات، حلقات تجارة البذار والأسمدة والأدوية، إضافة إلى النقل.

الحصة الأكبر من التكاليف هي تكاليف تأسيس البيت وهي منتجات صناعية: معدنية وبلاستيكية.

الحصة التالية من التكاليف هي للمستلزمات من أدوية وأسمدة وبذار، وهي مستوردة بالغالب.

حصة العمالة الزراعية لا تتعدى 19% من التكاليف، موزعة على مجموعة من العمال.

عائد المزارع الشهري من استثمار 300 ألف ليرة تقريباً، خلال 5 أشهر عمل «وهي المدة الوسطية للموسم» تقارب 60 ألف ليرة شهرياً، وهي قريبة من الأجر الوسطي الشهري في سورية.

سعر مبيع الجملة لم ينزل عن 700 ليرة، ما يعني أن ربح تاجر الجملة بالحد الأدنى من مبيع إنتاج بيت بلاستيكي واحد تقارب: 900 ألف ليرة وثلاثة أضعاف عائد المزارع.

توزع قيمة إنتاج بيت بلاستيكي من البندورة بسعر 700 ليرة بالجملة

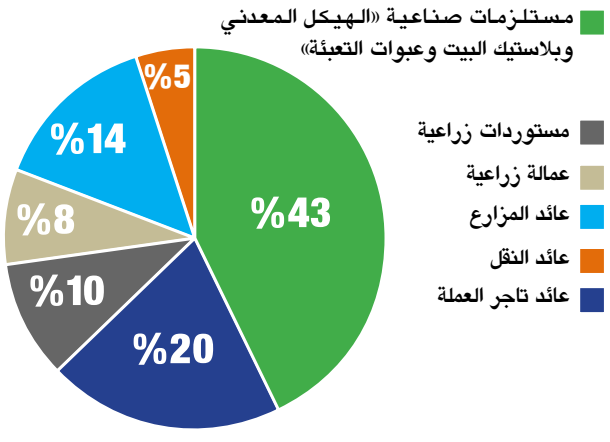

تحصل تجارة الجملة على 300 ليرة من أصل 700 ليرة يدفعها المستهلكون لقاء سعر كغ البندورة، بينما 400 ليرة أخرى تتوزع كربح للمزارع، وأجر للعمال الزراعيين وتكاليف مدفوعة للصناعات المحلية المستخدمة في الزراعة، والمستوردات الزراعية.

إن العبء الأكبر على العملية الإنتاجية الزراعية، هو أسعار السوق التي تفرضها تجارة الجملة، تلك التي تعطي المزارع سعر قليل وسطياً لا يتعدى 400 ليرة، بينما تفرض تسعيرة مرتفعة في السوق المحلية مستغلة نقص الكميات في السوق بعد أن يتم تهريب جزء هام من البندورة إلى الأسواق المجاورة، ويتم البيع في السوق المحلية بأسعار مرتفعة.

إن المزارع والمستهلك يدفعان ثمن فوضى السوق واحتكار تجارة الغذاء محلياً، وتخفيض الأسعار لا يمكن أن يصدر بقرارات رسمية، ويجب أن يتم أولاً بتخفيض الكلف عبر دعم المستلزمات، ومن ثمّ بالبيع المباشر من المنتج للمستهلك.

تكاليف زراعة البيت البلاستيكي من البندورة

المرحلة الزراعية	التكلفة السنوية	ملاحظات
تكاليف الهيكل	312000	تتوزع بين تكاليف هيكل الحديد 1.2 مليون موزعة على 20 سنة، و180 ألف شرائط تستهلك بأربع سنوات، و413 ألف بلاستيك على سنتين.
مستلزمات زراعية	200000	ظرف بذار مقاوم سعره 150 ألف ليرة، أدوية وأسمدة 50 ألف ليرة
عمالة زراعية	175000	سواد وفلاحة 100 ألف، خدمات أخرى 75 ألف.
عبوات تعبئة	120000	حوالي 300 عبوة
سمسار ونقل	100000	يقدرها المزارعون بـ 6% من الإنتاج للسمسار و2% للنقل
مجموع التكلفة	910000	مجموعة التكلفة السنوية التقديرية لزراعة بيت واحد ينتج في حال نجاحه 3 طن
كلفة الكغ	300	
سعر المبيع الوسطي للمزارع	400	يشير المزارعون أن إنتاج 3 طن لا تكون بالنَخب ذاتها، وتباع بأسعار بين 200-600 ليرة ووسطي 400 ليرة
ربح البيت للمزارع	300000	عائد شهري لا يتعدى 60 ألف ليرة لحوالي 5 شهور عمل!

أزمة الدَّين الإيطالية... من يقرض إيطاليا 2,3 تريليون؟!

وصل الدَّين العام الإيطالي إلى نسبة تقارب 160% من الناتج المحلي الإجمالي... وهذا بعد أن كانت نسبته 130% وفق تقديرات صيف العام الماضي، الديون المتضخمة التي فاقت 2,3 تريليون يورو، يقابلها التراجع في الناتج الإيطالي الذي من المتوقع أن يتراجع بنسبة 9,5- 18% حتى صيف 2020.

■ ليلى نصر

التراجع الكبير الذي فاقمه الانتشار الحاد لوباء كورونا في إيطاليا، يفاقم أزمة الديون التي كانت منذ مطلع العام الحالي تلوح في الأفق، حيث تراجع الناتج الإيطالي بنسبة 0,3% في الربع الرابع من عام 2019 وقبل أزمة كورونا، وتوسع التراجع ليصل إلى -4,7% في الربع الأول من العام الحالي.

الأزمة الإيطالية ترمي بظلالها بعيداً على الاقتصاد الثالث في الاتحاد الأوروبي... ولكن أثرها الأعمق هو على القطاع المالي الأوروبي، وقبل كل شيء على المنظومة المالية في إيطاليا.

من يقرض الحكومة الإيطالية؟

المقرض الأكبر للحكومة الإيطالية هي الجهات المالية المحلية، سواء البنوك أو شركات التأمين الإيطالية أو صناديق الاستثمار التي تمتلك أصول دَين على الحكومة تقارب 1 تريليون يورو، ويعتبر هذا واحداً من العوامل التي قد تدعم حلولاً وهيكلة محلية للدَّين الإيطالي.

بينما 45% من الديون الإيطالية هي ديون لجهات أجنبية غير إيطالية، وحوالي 850 مليار يورو، نصفها لدى بنوك دول الاتحاد الأوروبي، بينما النصف الآخر من صناديق الاستثمار المالي العالمية.

البنوك الفرنسية هي المرتبط الأكبر بالدَّين الحكومي الإيطالي، حيث تشكل لوحدها ثلث الدائنين الأجانب، وحوالي 285 مليار يورو وفق تقديرات عام 2019. بينما المقرض الأجنبي الثاني الأكبر هي البنوك الألمانية ولكن برقم أقل بكثير قرابة 59 مليار يورو، بينما قروض البنوك البلجيكية تبلغ 25 مليار يورو، والإسبانية 21,4 مليار يورو، وهذه القروض مكفولة من البنك المركزي الإيطالي وعبر عمليات التيسير الكمي «عمليات التمويل الواسعة من البنوك المركزية الغربية والتي توسعت كثيراً بعد أزمة عام 2008».

تشير تقارير أوروبية إلى أن المخاطر الأعلى في الديون الإيطالية هي في الديون التي تمتلكها صناديق الاستثمار المحلية أو الأجنبية التي تبلغ مع بعضها قرابة 750 مليار يورو، باعتبارها يمكن أن تقوم بعمليات بيع سريعة للديون الإيطالية لتفقدها المزيد من الموثوقية.

قبل أزمة كورونا كان لدى البنوك الإيطالية ما يقارب 350 مليار يورو ديوناً مصنفة على أنها «قروض غير فعالة- سامة»، بينما لم يُنشر حتى الآن حجم توسّع الديون الخطرة في إيطاليا بعد أزمة الوباء، وهي مرشحة لتصاعد كبير مع التراجع المالي العميق.

تناقضات بين كتلة الشمال والجنوب

مع مطلع شهر آذار وفي بداية أزمة الوباء، اضطر البنك المركزي الأوروبي إلى إجراء خطة إنقاذ عاجلة مرتبطة بالوباء قاربت 750 مليار يورو، لتتم عمليات شراء لسندات الدَّين المتعثرة، وتخفيض المخاطر، وقد فعّلت هذه الخطة التناقضات بين دول الشمال والجنوب الأوروبي، فبينما تطالب كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بتوسيع وتعجيل هذا التمويل، فإن دول الشمال وتحديداً ألمانيا وهولندا وفنلندا والنمسا ترفض المزيد من توسيع التمويل، وتطالب أن يتم استخدامه فقط لأغراض التعويض عن تداعيات وباء كورونا.

التناقضات التي تظهر في طرق وآليات تمويل الأزمة بمستواها الحالي تُضاف إلى جملة التعقيدات في الوضع الأوروبي، والإيطالي تحديداً... حيث كتلة سياسية أساسية وحاكمة تُعيد وتُكرر التهديد بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وكانت قد طالبت سابقاً بشطب ديون أوروبا على الاتحاد الأوروبي، واليوم تطرح هذه الكتلة إصدار سندات دَين حكومية محلية خارج إطار الاتحاد الأوروبي، يراها البعض تمهيداً للخروج من منطقة اليورو.

اليوان الرقمي قريباً...

من المتوقع أن تصدر الصين قريباً عملتها الرقمية المدعومة بالذهب، وذلك بعد أن بدأ العمل عليها منذ عام 2014، وخضعت للتجريب في أربع مناطق محلية داخل الصين عبر البنك الزراعي الصيني، كما انتشر إلى حد واسع تطبيق على أجهزة الموبايل للتعريف بها والتدريب على استخدامها.

العملية الرقمية الصينية، تختلف عن العملات الرقمية المتداولة عالمياً، بإنها صادرة عن البنك المركزي الصيني وتحت إشرافه، لتسبق مجموعة من البنوك المركزية العالمية التي أعلنت نيتها إصدار عملة رقمية رسمية مثل البنك المركزي الأوروبي، وكوريا الجنوبية، وروسيا والسويد والعديد من الدول الأخرى.

وستقوم الحكومة الصينية بإصدارعملتها الرقمية ليتم تداولها بين البنوك التجارية المحلية لتنتقل لاحقاً للتداول العام، حيث تريد في الآجال المتوسطة أن تستبدل استخدام النقد الورقي بالنقد الالكتروني، وتخطو الخطوة الأولى نحو بدائل في منظومة النقد العالمي، عبر السبق التكنولوجي.

أهالي رأس العين وتل أبيض..

معاناة مستمرة بانتظار الخلاص

لا يزال أهالي مدينتي رأس العين، التابعة لمحافظة الحسكة، وتل أبيض، التابعة لمحافظة الرقة، يعانون الويلات بسبب الاحتلال التركي لهاتين المدينتين والمناطق التابعة لهما منذ نهاية العام الماضي، وبسبب ممارسات المجموعات المسلحة المدعومة من الاحتلال.

■ مراسل قاسيون

ففي مدينة رأس العين وقراها لا تزال عمليات النهب والسلب والخطف بحق المواطنين وممتلكاتهم قائمة حتى اللحظة، أضف إلى ذلك عمليات السطو التي تنفذها المجموعات المسلحة على المنازل والمحال التجارية التي يرفض أصحابها دفع الإتاوات لتلك المجموعات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض تلك العائلات لا تستطيع دفع المبالغ الباهظة التي يتم فرضها، إضافة إلى التضييق الذي تمارسه هذه المجموعات على المتبقين من الأهالي الذين ما زالوا متواجدين في منازلهم، بغية تهجيرهم والسيطرة على ممتلكاتهم.

وما يجري بحق الأهالي في منطقة رأس العين ينطبق كذلك على الأهالي في منطقة تل أبيض، وجميع المناطق التي أصبحت تحت سيطرة المجموعات المسلحة المدعومة من الاحتلال التركي.

احتلال وموجات نزوح ومعاناة

منذ أواسط تشرين الأول 2019، اجتاحت المجموعات المسلحة، هاتين المدينتين بدعم ومساندة مباشرة من قبل الجيش التركي، لتقع كامل المنطقة الواقعة بين المدينتين تحت الاحتلال التركي، ليوسع من خلالها خارطة سيطرته على الأراضي السورية بعد احتلاله مناطق عفرين وجرابلس، وصولاً إلى الباب واعزاز بريف حلب، وقد بدأت موجات نزوح ولجوء أبناء هذه المناطق مع هذا الاحتلال، كما هو الحال في المدن والمناطق التي سبقتها، مع تسجيل الكثير من ممارسات الانتهاكات والتنكيل بحق المتبقين من الأهالي في هذه المناطق، والمعاناة التي يعيشها من اضطر للنزوح عنها.

وتجدر الإشارة إلى أن «قاسيون» كانت قد سلطت الأضواء على معاناة الأهالي جراء هذا الاحتلال والممارسات التنكيلية بحقهم من قبل المجموعات المسلحة، بالإضافة لمعاناتهم في مخيمات اللجوء، من خلال العديد من المقالات والمواد خلال السنوات الماضية، وخاصة على الجوانب التي يتم تغييبها عمداً وقصداً عن وسائل الإعلام المسيطر عليها من قبل القوى الفاعلة فيها، والمتداخلة على، الأزمة السورية عموماً، ومنها مثلاً مادة بعنوان: «مخيم واشوكاني معاناة وترد خدمي» في العدد /950/.

طرد وتهجير واستيلاء ونهب

يقول أحد أبناء مدينة رأس العين الوافدين نزوحاً إلى مدينة الحسكة: إن منزله الكائن في حي المحطة داخل المدينة تحتله عائلتان من عائلات مرتزقة الاحتلال، وهذا الوضع ينطبق على كل منازل الحي، حيث يقوم الاحتلال التركي بين فترة وأخرى بجلب دفعات من عائلات المرتزقة وتوزيعهم على منازل الأهالي المهجرين، بإشراف مباشر من قبل استخبارات الاحتلال التركي.

ويضيف الرجل البالغ من العمر خمسين عاماً: إن أغلب منازل أحياء المدينة استولى عليها مرتزقة الاحتلال، وخاصة أحياء المحطة والحوارنة وشارع الكنائس والكورنيش، وإن جرائم أولئك المرتزقة لم تقتصر على الاستيلاء على المنازل فقط، بل شملت أيضاً المحال التجارية وأرزاق الأهالي، عبر مرتزقة يشتغلون بتجارة العقارات بالتنسيق مع الاحتلال التركي، حيث استولوا على المحال التجارية وقاموا بافتتاحها واستخدامها لمصالحهم.

وفي السياق ذاته أكدت مصادر عديدة من ريف مدينة رأس العين: إن المجموعات المسلحة المدعومة من الاحتلال التركي وزعوا العشرات من عائلات المرتزقة على القرى القريبة، وخاصة التابعة لناحية أبو راسين، وقرى مريكيز ولزقة وجان تمر، واستولوا على المشاريع الزراعية الخاصة بالأهالي وبدأوا باستغلالها لمصلحتهم بشكل كامل، بحيث لا يسمحون للأهالي بتفقد منازلهم أو العودة إليها، فقد تعرض الكثير منهم للسجن والتعذيب والطرد من المنطقة بمجرد محاولتهم العودة والسؤال عن منازلهم وأرزاقهم.

في مدينة رأس العين وقراها لا تزال عمليات النهب والسلب والخطف بحق المواطنين وممتلكاتهم قائمة حتى اللحظة

المياه ورقة ضغط إضافية

بين الفينة والأخرى، تقوم قوات الاحتلال بقطع المياه عن مدينة الحسكة وذلك عبر إيقاف محطة مياه قرية علوك عن الضخ، حيث قامت بقطع المياه حتى كتابة هذه السطور للمرة السادسة منذ بداية العام، معرضين بذلك أكثر من حوالي المليون نسمة من سكان الحسكة إلى العطش.

ويشار إلى أن الجيش التركي، والمجموعات المسلحة المدعومة منه، كانت قد استهدفت في الثاني من نيسان الفائت خط جر المياه من محطة علوك في قرية «أم الكيف» شمالي تل تمر، ما أدى لانقطاع المياه عن الحسكة وريفها حينها.

وبحسب مصدر من مديرية المياه التابعة «للإدارة الذاتية» لقاسيون: بأن الجيش التركي كان قد منع العمال من دخول المحطة قبل عشرة أيام، قبل أن يقوم بإيقاف الضخ يوم الخميس 7 أيار.

مساعي تتريك فاشلة

بالتوازي مع كل ممارسات الطرد والتهجير والسلب والنهب، هناك مساعٍ محمومة لفرض «التتريك» على تلك المناطق من قبل الاحتلال وعبر مرتزقته من المجموعات المسلحة، وذلك عبر محاولات فرض المناهج التعليمية التركية، وإجبار الأهالي على التعامل بالليرة التركية، بالإضافة للربط مع بنية الخدمات التركية في هذه المناطق، مثل: شبكة الاتصالات وغيرها، بالإضافة إلى سيطرتهم على المحاصيل الزراعية من قمح وشعير وغيرها، وتحويلها إلى صوامع الحبوب التركية في المدن المحاذية للحدود السورية، كمساعٍ يائسة لفرض أمر واقع على أهالي المنطقة، الرافضين لهذه المحاولات الفاشلة، حيث يواجهونها بإمكاناتهم المحدودة والذاتية مكانياً، لكن المتضافرة مجتمعياً، مع ما يعنيه ذلك من ضغط إضافي عليهم وممارسات جائرة بحقهم.

الخلاص والحل الشامل

أبناء هذه المناطق، وبظل ما تعرضوا ويتعرضوا له من ممارسات وضغوط، يتطلعون إلى حل يعيد من اضطر منهم للنزوح داخلاً، واللجوء خارجاً، إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم وأرزاقهم، وينجي الموجودين تحت سلطة المجموعات المسلحة المدعومة من الاحتلال التركي من العذابات والممارسات القمعية بحقهم، وصولاً للخلاص من الاحتلال ومرتزقته بشكل نهائي، واستعادة سلطة الدولة بشكل كامل على هذه المناطق، كي يستعيدوا أراضيهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم وحياتهم، تكاملاً مع تطلعات السوريين جميعاً بالخروج من أزمتهم من خلال الحل السياسي الناجز والشامل عبر تنفيذ القرار 2254 كاملاً.

الاجتماع الأول للشبكة الاشتراكية البيئية العالمية يصدر بيان كوفيد 19

يخطط نشطاء من أربع قارات للنشاط، وينتخبون اللجنة التوجيهية، ويدعون للتضامن مع العمال الذين يخاطرون بحياتهم من أجلنا جميعاً.

عقدت الشبكة العالمية للاشتراكية البيئية التي تم تشكيلها مؤخراً اجتماعها الرسمي الأول عن طريق التداول بالفيديو في 3 أيار. أمضى علماء اجتماع من إفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ساعتين ونصف لتبادل الخبرات وأنشطة التخطيط للمستقبل القريب.

اتفق الحاضرون على أن هذه الشبكة لا تحاول أن تكون طرفاً دولياً جديداً أو أن تحدد عقيدة بيئية اشتراكية. هدفها هو ببساطة تسهيل تبادل المعلومات والأفكار والتحليلات والنقاشات من منظورات بيئية اشتراكية. في حين أننا سعداء بنمو المجموعة حتى الآن، إلا أنها لا تزال صغيرة، وهناك فجوات كبيرة في التمثيل الجغرافي سنعمل على سدها في الأشهر القادمة. العضوية مفتوحة للمنظمات والأفراد الذين يوافقون على مبادئ الشبكة الرئيسية:

1- توجد أزمة بيئية عامة يكون تغير المناخ العنصر الرئيسي فيها. هذه الأزمة ملحة للغاية وتهدد مستقبل البشرية والأنواع الأخرى التي لا تعد ولا تحصى.

2- سبب هذه الأزمة هو الرأسمالية – نظام اقتصادي واجتماعي- يقوم على الاستغلال التنافسي والإنتاج من أجل الربح.

3- إن حل هذه الأزمة والنجاة منها ينطوي على انفصال دولي عن الرأسمالية واستبدالها بالاشتراكية- نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على الملكية الجماعية لقوى الإنتاج الرئيسية والتخطيط الديمقراطي.

4- لتحقيق ذلك نحن بحاجة إلى تعبئة عالمية لقوة الناس.

5- تتطلب هذه التعبئة التزاماً بالانتقال العادل، أي لا يقوم على مهاجمة الوظائف والمستويات المعيشية لجماهير العمال.

6 – تتطلب التعبئة الموحدة التي نحتاجها أيضاً معارضة جميع أشكال الاضطهاد العنصري والجنسي والوطني.

منذ تشكيلها في كانون الثاني، تم تنسيق عمل الشبكة من قبل فريق تطوعي غير رسمي. انتخب هذا الاجتماع رسمياً لجنة توجيهية تتألف من إيان أنجوس وتافادزوا تشوتو وهاد ديساي ومايكل لوي وتريفور نغوان وجون مولينو وميميت أولوداغ. أذن الاجتماع باختيار ما يصل إلى 3 أعضاء إضافيين لتحسين التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي للجنة.

بيان عام حول أزمة كوفيد 19

اعتمد أعضاء الشبكة العالمية للاشتراكية البيئية، المجتمعين في 3 أيار 2020 ، بالإجماع هذا البيان:

ترى الشبكة أن جائحة كوفيد 19 المروّع ليست فعلًا إلهياً ولا عشوائياً يحدث مرة واحدة في مدى الحياة ككارثة طبيعية، ولكن كعرض من أعراض الأزمة البيئية الإجمالية التي نشأت في العقود الأخيرة نتيجة الصدع الاستقلابي الذي فتحته الرأسمالية بين المجتمع البشري والطبيعة. كما أظهر علماء الأوبئة الجذريين، مثل: روب والاس أن جائحة كوفيد 19 هي الأحدث والأكثر فتكاً في سلسلة من الفيروسات الخطيرة، مثل: فيروس نقص المناعة البشرية و H5N1 «إنفلونزا الطيور» و H1N1 «إنفلونزا الخنازير» وإن خطر متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، الذي يمثل تهديداً متزايداً لنا جميعاً، تكمن جذوره في أربع سمات للزراعة الرأسمالية الحديثة:

1- الهيمنة المتزايدة باستمرار لإنتاج الغذاء من قبل الشركات الرأسمالية العملاقة التي تمارس الزراعة الأحادية.

2- التعدي المتزايد على البرية من قبل تلك الشركات نفسها مما يزيد من احتمالية الإصابة بالعدوى الحيوانية «قفزة الفيروسات العابرة للأنواع إلى البشر».

3- انتشار أساليب تربية الحيوانات في المزارع القاسية والخطيرة التي تركز على أعداد هائلة من الحيوانات في أصغر المساحات الممكنة.

4- الدوائر المعولمة المتزايدة لتوزيع وتجارة الأغذية التي تسهل الانتشار الدولي السريع للعدوى.

ونتيجة لذلك، تواجه البشرية ثلاث أزمات مترابطة ومتفاعلة: أزمة مناخية مستمرة؛ أزمة صحية حادة؛ وأزمة اقتصادية عالمية وشيكة، وجميعها أبعاد غير مسبوقة.

سلطت أزمة كوفيد الضوء أيضاً على رغبة جميع الحكومات الرأسمالية، وخاصة الحكومات الليبرالية الجديدة اليمينية المتطرفة، مثل: حكومات ترامب وبولسونارو وجونسون للتضحية بالحياة البشرية على مذبح الربح، وخاصة كبار السن والمرضى الذين لم يعودوا قادرين على توليد القيمة الزائدة.

وتشير الشبكة أيضاً إلى أن هذا الاستعداد يبشر بسوء شديد لقدرتهم على الاستجابة بأي شكل من الأشكال لأزمة المناخ المتصاعدة.

العمل الرأسمالي كالمعتاد يهدد بقاء البشرية ذاته إن الحاجة إلى تغيير النظام والحلول الاشتراكية لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً

في الوضع الفوري

تعرب الشبكة عن تضامنها مع جميع العاملين في مجال الرعاية الصحية وخط المواجهة في جميع أنحاء العالم، وغالبيتهم من النساء، الذين يخاطرون بحياتهم لنا جميعاً. نحن نصر على ضرورة تزويدهم، بأية وسيلة ضرورية، بأقنعة مناسبة ومعدات الوقاية الشخصية.

- تدعو إلى وضع الرعاية الصحية العامة قبل الربح في كل مكان.
- تدعم مبدأ الملكية العامة للخدمات الصحية المجانية عند نقطة التزويد في جميع البلدان. يجب طلب أسرّة وأجنحة ومستشفيات خاصة للتعامل مع الأزمة.
- مطالبات العمال المسرحين والمقيمين بالبطالة من أجل دفع أجر معيشي من قبل الدولة.

على المدى القصير، يجب أن تتحمل الشركات عبر الوطنية والثروات الكبيرة المديونية الإضافية للدول الإمبريالية، تماماً مثلما يجب إلغاء الدَّين العام للدول التابعة ودعم هذه البلدان.

بعد هذه الأزمة المباشرة، يجب ألاّ تكون هناك عودة إلى العمل الرأسمالي كالمعتاد لأن العمل الرأسمالي كالمعتاد يهدد بقاء البشرية ذاته. إن الحاجة إلى تغيير النظام والحلول الاشتراكية لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً.

الأمم المتحدة هي الضامن للتعددية في النظام الدولي الجديد

أقام وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ندوة عبر اتصال مرئي في «معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية» بتاريخ 27 نيسان، تحدث فيها عن رؤية الخارجية الروسية لمجمل التطورات الدولية، ومنها «الأمم المتحدة» التي كانت النقطة الأساس في حديثه.

■ ترجمة وإعداد: يزن بوظو

مع انتشار وباء فيروس كورونا المستجد عالمياً، والأزمة الاقتصادية، وحرب أسعار النفط مؤخراً، بالإضافة لما سبقهم من حروب عسكرية وكوارث اجتماعية أدت إلى مزيد من الأزمات الإنسانية بكل مكان، بات الجميع يسأل: ما هو المستقبل؟ وهل يحمل حلاً لهذه المشاكل الناشئة وكيف سيكون ذلك؟.

المشاكل المشتركة تحتاج حلولاً وتعاوناً مشتركين

افتتح لافروف حديثه بالإشارة إلى أن «الاقتصاد العالمي قد تلقى ضربة قوية» ودون أن يُجمّل الواقع بديباجات دبلوماسية، قال مباشرةً: بأن «علاجه سيحتاج وقتاً طويلاً»، ورغم صحة هذا القول بناء على معطيات اليوم، فإننا نضيف توضيحاً بأن زمن هذا العلاج، أياً يكن شكله، مرهونٌ ومتناسب مع مستوى النشاط الدولي فيه، وليس على المستوى الفردي بل الجماعي بنفس القدر، فكما قال أيضاً: بأن أزمة الوباء «قد أظهرت بشكل جليّ مدى ترابط واتصال جميع الدول، وجميع مجالات الحياة في عالم اليوم»، فإن حل هذه المشاكل لن يكون إلا بنفس الحجم والسياق:

«لقد حذرنا طويلاً من مخاطر التقليل من التهديدات العابرة للحدود وليس فقط الإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل غير المسيطر عليها، والجرائم الإلكترونية، والأزمة البيئية، بل أيضاً الأوبئة... فحتى أكثر الناس تشدداً ينبغي عليهم أن يقتنعوا أن ليس باستطاعتهم صدها لوحدهم... فالدول التي قررت عزل نفسها عن بقية العالم قد عانت بنفس الدرجة... بات واضحاً بأن هناك مطالب كبيرة للعالم طلباً كبيراً في العالم بأن يعمل ويتضامن مع بعضه».

وحول سلوك بعض الدول الغربية: «من الطبيعي نحن نكره أن نرى محاولات مؤسفة لاستغلال الأزمة الراهنة بغاية تحقيق خطوات صغيرة وأنانية ولحظية... من المتناقض أن الدول التي تقدّم أنفسها كمدافعة عن حقوق الإنسان، وأبطال الديمقراطية، تستخدم الأداة غير الشرعية المتمثلة بالعقوبات عبر التحايل على مجلس الأمن الدولي، ويسعون الآن إلى تسييس المساعدات الإنسانية أثناء الوباء... وأعني أولاً: تلك الدول التي تقع تحت العقوبات الأحادية، مثل: سورية وفنزويلا وكوريا الشمالية».

أهمية الأمم المتحدة والتعددية المتمثلة بها

نرى أنه من الخطير جداً استخدام الوضع الراهن للتقليل من أهمية مبادئ الأمم المتحدة ومجمل نظامها، التي عبر منظماتها تبقى الآلية الوحيدة للتعاون المتعدد، وهذا ينطبق بالكامل على أعمال منظمة الصحة العالمية، فنعتبر أن الهجوم ومحاولات إلقاء اللوم على هذه المنظمة يؤدي إلى نتائج عكسية، وغير عادل... فلنأمل أننا حينما نتعلم من دروس الأزمة الراهنة، سنتمكن من تقوية مركز الأمم المتحدة... ومن الواضح أن هناك منظمات أخرى، إلا أنها جميعاً تعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ذاته، وسأذكر بالتحديد «مجموعة العشرين» التي تضم «مجموعة السبعة» و«بريكس» واقتصادات دولية كبيرة أخرى، إن إنشاء وعمل مجموعة العشرين هو في الحقيقة دليل على أن الدول الغربية الموجودة في مجموعة السبع لم تعد تستطيع وحدها التعامل مع المشاكل الدولية، أو أن تقدم حلولاً لها.

لافروف: نرى أنه من الخطير جداً استخدام الوضع الراهن للتقليل من أهمية مبادئ الأمم المتحدة ومجمل نظامها التي عبر منظماتها تبقى الآلية الوحيدة للتعاون المتعدد

في هذا العام نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لعيد النصر في الحرب الوطنية العظمى، ومن المهم جداً اليوم ألاّ ننسى هذا الفعل البطولي... إن الذكرى الـ 75 لعيد النصر تتزامن مع الذكرى الـ 75 لولادة الأمم المتحدة، فقد كان ممكناً إنشاء هذه المنظمة بروح التعاون بين تحالف الأعضاء المناهضين لهتلر، واليوم، إن القوى الكبرى التي امتلكت مفتاح هزيمة النازية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة تحمل مسؤولية خاصة، كما يوضح ميثاق الأمم المتحدة، ونحن مقتنعون بأن مساهمة الدول الأعضاء الخمسة الدائمين في هذه اللحظة الحرجة من التقدّم العالمي يرتبط بوضع الوجهة للتقدّم المقبل، لمرحلة ما بعد الأزمة.

فعموماً، بالحالة التي يعيشها العالم الآن وتغيراته التكتونية، فإن نماذج الأحادية أو الثنائية القطبية قد عفا عليها الزمن، ليتشكل نظام دولي متعدد المراكز، وإن هذه لمرحلة تاريخية طويلة، ولن تجري خلال شهر أو اثنين أو حتى سنة، إن هذه مرحلة يتغير فيها العالم، هذا العالم الذي كان يتطور وفقاً للنماذج الغربية لأكثر من خمسمئة عام، بينما الآن يجب الاعتماد على التنوع الثقافي والحضاري الأوسع وأخذه في الاعتبار بالسياسة العالمية، وبالنظر إلى دور الأعضاء الخمسة الدائمين، فقد قدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقت سابق مبادرة لعقد قمة لرؤسائها، لمناقشة كامل المهام التي يجب معالجتها على أعلى مستوى في سياق تنفيذ مبادئ وأهداف الأمم المتحدة في ظروف اليوم، أولاً وقبل كل شيء: ضمان المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك التسوية السلمية للصراعات والنزاعات.

المعركة المتشابهة

ذكر لافروف أثناء حديثه، وبعدة مواقع، ضرورة التخلي عن الخلافات الصغيرة بين الدول والتعاون لمواجهة عدوّ مشترك، كما جرى قبل 75 عاماً في مواجهة النازية، وذكر مثالاً عن ذلك حينما قال «بالحديث عن الحرب العالمية الثانية والحرب الوطنية العظمى، ففي أيار من عام 1943، وبمبادرة من الاتحاد السوفييتي، قررت الأممية الشيوعية أن توقف عملها، وقال جوزيف ستالين عبر مقابلة مع الإعلام الغربي في وقت لاحق بأن هذا كان فعلاً ضرورياً للقضاء على كل العقبات الإيديولوجية بطريق توحيد جهود القوى الكبرى في مواجهة النازية... إن هذا أحد الأمثلة التي خطرت لي الآن، إنها توضيحية للغاية وتساعدنا على فهم روح التعاون التي أدت إلى الانتصار خلال سنوات حربنا على العدو المشترك، وأعتقد إلى درجة كبيرة بأن التهديدات الحالية تتطلب إلى حد كبير نفس الوحدة».

فلاشة: إن نماذج الأحادية أو الثنائية القطبية قد عفا عليها الزمن ليتشكل نظام دولي متعدد المراكز وإن هذه لمرحلة تاريخية طويلة ولن تجري خلال شهر أو اثنين أو حتى سنة

اختتم وزير الخارجية الروسي ندوته بالقول:

«إن الحفاظ على السلام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة سكيون في الصدارة: التأكيد مجدداً على المساواة في السيادة بين الدول، واختيارها الحر لمستقبلها، واحترام التنوع الثقافي والحضاري للعالم الجديد، والحاجة إلى توحيد الجهود والارتقاء فوق الأشياء الثانوية، التي تشمل تجميع الاختلافات تقريباً، وأن نجمع جهودنا للتغلب على التحديات العالمية بما فيها تحديات مشابهة لفيروس كورونا».

الاتحاد الأوروبي مشروع مشروطٌ بالربح!

كانت الأزمات الاقتصادية ملازمة لتاريخ الرأسمالية الذي شكل جزءاً قصيراً من التاريخ الإنساني، وكانت السمة العامة لهذه الأزمات، هي خروج قلة بمرابح كبيرة من جيوب الخاسرين، فالأزمات تعني فرصة للبعض للتوسع على حساب البعض الآخر، وأوروبا اليوم على مشارف تمركز أشد للثروة قد يحمل معه ردات فعل عنيفة من الخاسرين.

■ عماد بيضون

إن أية محاولة لقراءة الواقع والمستقبل السياسي لأوروبا تمرّ حتماً عبر فهم الواقع الاقتصادي للقارة، فكما أشرنا في المقدمة، تحمل كل أزمة فرصة لتوسع البعض على حساب البعض الآخر، ويفسر هذا أن رؤوس الأموال تنتقل من قطاعات إلى قطاعات أخرى، أو تنتقل إلى المراكز الأكثر استقراراً وتأثيراً مبتعدة عن الأطراف، فرأس المال يتحرك مدفوعاً بربحه ولا يفكر بغير ذلك.

محاولات لفهم الدور الألماني

كانت ألمانيا صاحبة فكرة الاتحاد الأوروبي، وخططت لإطلاق المشروع، وقد تلعب ألمانيا دوراً أساسياً في إنهائه. فاستطاعت الطغم المالية الألمانية من خلال بنية الاتحاد الأوروبي السيطرة على جزء كبير من دول الاتحاد، وهو ما عجز عنه عتاة قادة النازية بكل جيوشهم، حيث تغلغلت ألمانيا مالياً في كل الدول المحيطة، بالإضافة إلى أنها استطاعت تحقيق أرباح كبيرة من أزمات الاتحاد الأوروبي، وهو ما تؤكده بعض الدراسات الاقتصادية.

تتحدث إحدى الدراسات الألمانية المنشورة على موقع «ديوتش فيله» عام 2015، أن أزمة الديون السيادية الأوروبية– التي أعقبت الأزمة الاقتصادية في 2008 – مكّنت ألمانيا من تحقيق فوائد كبيرة، وتقول الدراسة: إن دافعي الضرائب الألمان كانوا أحد أكبر الرابحين من أزمة الديون اليونانية، فقد سببت هذه الأخيرة انخفاضاً كبيراً في فوائد الديون الألمانية، وهو ما نتج عنه بأشكال متنوعة إيرادات للخزينة الألمانية بلغت حسب الأرقام التي نشرها معهد أبحاث الاقتصاد في مدينة هاله أكثر من 100 مليار يورو، وهذا المبلغ أكبر من كامل المبلغ الذي تدين به اليونان إلى ألمانيا والذي بلغ 90 مليار، هذا يعني أن عدم قدرة اليونان على سداد دَينها لم يشكل مشكلة حقيقة بالنسبة لألمانيا لانه انعكس بشكل إيجابي على اقتصادها، في الوقت الذي شكل هذا الدَّين حملاً ثقيلاً على مواطني اليونان الذين انتفضوا في وجه سياسات حكوماتهم المحابية للاتحاد الأوروبي.

مفهوم ألمانيا للتضامن

لو أحصينا المرات التي تحدث بها السياسيون الألمان عن التضامن الأوروبي، لتغلبوا على كثافة حديث واشنطن عن محاربة الإرهاب، وكما بيّنت الوقائع أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت الإرهاب أكثر ما حاربته، كذلك ألمانيا فقد كانت دائماً معيقاً حقيقياً لفكرة التضامن. وتبدو ملامح الخلاف بين المحكمة الدستورية العليا الألمانية والمفوضية الأوروبية، وكان آخرها عدم قبول هذه المحكمة للبرنامج المركزي الأوروبي لشراء سندات القطاع العام، وقالت المحكمة في قرارها: إنها «وجدت لأول مرة في تاريخها أن إجراءات وقرارات مؤسسة أوروبية لا تقع ضمن نظام الاختصاص الأوروبي، مضيفاً: أنه لا يمكن بذلك أن تكون هذه الإجراءات فعالة في ألمانيا، وهو ما يعني مخالفة ألمانيا لقرار مركزي أوروبي وهذا ما تطلب رداً من المفوضية الأوروبية التي أعلنت أنها ستبحث في قرار المحكمة الألمانية، ولكنها أكدت في الوقت نفسه «أن الأحكام التي تصدرها أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي سيكون لها القول الفصل»، وفي مثال آخر رفضت المستشارة الألمانية فكرة الديون الأوروبية المشتركة «سندات كورونا»، وأيدت بالمقابل ما سمي آلية الاستقرار الأوروبي التي تضمن لألمانيا استرداد ديونها وأرباحها كونها الممول الأكبر والأكثر موثوقية بين الدول الغارقة في طوفان الديون السيادية.

كانت ألمانيا صاحبة فكرة الاتحاد الأوروبي وخططت لإطلاق المشروع وقد تلعب ألمانيا دوراً أساسياً في إنهائه

يعتبر سلوك ألمانيا مفهوماً، فهدف الطغمة المالية مختلف عن شعار التضامن، حيث يفضل هؤلاء استثمار الفرص لابتلاع المنافسين والتوسع على حساب باقي الدول، وبما أن ألمانيا تستفيد من قوة تصديرية ومن أسواق تحميها جيوش الناتو، فهي لا تمانع هذا التوسع، وإن كان هذا التوسع يجري سابقاً على حساب الدول الأفقر في الاتحاد فهو يستهدف اليوم «شركاءها» السابقين، فدول مثل فرنسا وإيطاليا ترى نفسها مهددة اليوم وباتت تتوقع مصيراً مشابهاً لمصير اليونان.

استعباد أوروبا مرة أخرى

يبدو أن ألمانيا لا تعجبها نتائج الحرب العالمية الثانية، ولا تعجبها التقسيمات الناتجة عنها، وإن منطق استعادة الكرامة لم يخب في عقول الطغم المالية الألمانية، وبما أن هذه الطغم لاقت إعفاءات وتسهيلات في محاكمة نورنبيرغ واستطاعوا الفلات من المحاسبة وشكلوا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية سداً ضد الاتحاد السوفييتي وضد انتشار الشيوعية، وهذا ما شجع الأمريكان على أن تكون ألمانيا قلعة متينة، ولعب هذا العامل التاريخي دوراً كبيراً في دفع ألمانيا للتطور أكثر من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، فتعتبر ألمانيا أكبر مستورد للسلع النصف مصنعة ورابع قوة اقتصادية عالمية تدعمها صناعات ذات قيمة مضافة عالية، واستفادت لاحقاً من انهيار الاتحاد السوفيتي وتوسعت على حساب دول شرق أوروبا وروسيا، وهي اليوم تحاول التوسع أكثر لاستعباد أوروبا من جديد ولكن عبر مقصلة الدَّين هذه المرة، عندها قد تلعب ألمانيا وحدها كدولة قوية وعندما يغرق الجميع، وسيكون خروج ألمانيا من الاتحاد الأوروبي قريب الحدوث رغم ما سيحمله من تناقضات قد تكون أكبر من قدرة ألمانيا على الاحتواء.

هل تنتفض أوروبا اللاتينية

إن الاتجاه الذي فرضته ألمانيا للاستدانة من خلال «صندوق الاستقرار الأوروبي» لا يشكل بأي شكل حلاً لأزمة الديون السيادية الأوروبية، بل على العكس، وسيكون له أثر المورفين على الاقتصاديات المتضررة، وعندما ينتهي مفعوله ستستيقظ هذة الدول وقد قضت على كل المنجزات الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة فيها، وستكون هناك انتكاسات عميقة في المستويات الاجتماعية، فالسترات الصفراء في فرنسا والحركات الاحتجاجية في أوروبا ليست إلا تعبيراً مكثفاً عن أزمة خانقة، وإذ كانت بعض طغم المال في الاتحاد الأوروبي قد دفعت اليونان لانفجار كبير لم يكن من السهل احتواؤه فما هي نتائج أزمة ديون بحجم مضاعف؟ الاتحاد الأوروبي الذي اهتز على وقع صرخات اليونانيين سيواجه أزمات ديون أكبر وأعنف...

ماذا لو صاغ الليبيون حلاً؟

على عكس معظم نقاط التوتر والصراع العسكري، لم تشهد ليبيا أي انخفاض في حدة المعارك الدائرة طوال الفترة الماضية، بل تبدو الأحداث على العكس من ذلك، متسارعة ومتلاحقة، يدفع كل تطور جديد فيها جميع الأطراف الأخرى لإبداء الرأي بالحد الأدنى أو شن الغارات وهو ما يجري غالباً.

■ علاء أبو فرّاج

حصلت مجموعة أحداث أساسية منذ مؤتمر برلين في كانون الثاني الماضي، والذي لم يلتزم به طرفا الصراع بشكل رسمي، لكن كيف يمكننا تلخيص ما جرى في ليبيا خلال الفترة الماضية؟ وما هي التطورات الجديدة الجارية؟

تصعيد عسكري مستمر

رغم الحديث المتكرر عن وقف إطلاق النار والذي حدث جزئياً ولأوقات محددة، إلا أن صوت الرصاص كان هو المهيمن على المشهد، فتركيا قدمت دعماً عسكرياً ولوجستياً لـ «حكومة الوفاق الليبية» برئاسة فايز السراج، وهذا انعكس ميدانياً بشكل واضح في معارك الساحل، لكن قوات حفتر لم تزل تملك أوراقاً إقليمية ودولية، ويرى بعض المحللين أن احتمالات حصول حفتر على دعم عسكري بمقابل الدعم التركي هو احتمال وارد، ودعم الأطراف المتقاتلة بهذا الشكل سينتج عنه معارك أعنف ولا يعني بالضرورة الوصول إلى مخرج، فيبدو واضحاً للجميع أن للفرقاء الليبيين امتدادات إقليمية ودولية وهذا ما يجعل استمرار حروب الوكالة هذه أمراً وارداً، فتكاليف هذه الحروب تدفع بشكل أو آخر من دماء الليبيين وقد تكون ثمارها بسلال مشعليها لا مقاتليها.

يمكننا القول: إن انتصار أحد الأطراف عسكرياً ينهي القتال، لكنه لا يعني بالضرورة اجتثاث جذر المشكلة، وهو ما يعني أن قوى جديدة قد تحمل السلاح من جديد وتجدد هذا الصراع، ولكن لا يمكننا القول: إن استمرار القتال يصب في مصلحة الجميع، فهو لا يصب في مصلحة عموم الليبيين المغيبين حتى اللحظة، وهو ليس من مصلحة دول الجوار، وبالتالي يشكل ملفاً له وزن دولي، فبؤرة كليبيا تعني تهديداً حقيقياً للأمن في شمال إفريقيا والمتوسط وقد تصبح مركز تصدير للمتطرفين وخصوصاً أن التقارير تتحدث عن نقل جزء من المقاتلين ذوي الخبرة من ساحات القتال في سورية. وإذا كان من الصعب فعلياً تحديد الموقف الحقيقي للأطراف الضالعة في هذه الأزمة سيساعدنا فهمنا العميق لمصالحها بفهم موقفها مما تحمله الأيام القادمة.

اتفاق صخيرات نقطة علّام

كان اتفاق الصخيرات الذي جرى التوقيع عليه في المملكة المغربية في 2015 معبراً عن التوازن الدولي في تلك اللحظة، ويحمل إعلان المشير حفتر في 28 نيسان الماضي الخروج من هذا الاتفاق وعدم قبول نتائجه دلائل مهمة، فبغض النظر ما الذي حملته صفحات هذا الاتفاق، فالأمور تقاس بنتائجها كما يقال، إذ لم يحم هذا الاتفاق ليبيا من محنتها وبات من الضروري التفكير بالآلية التي تتحول بها مجموعة أوراق «نص الاتفاق» إلى واقع على الأرض، فهذا الاتفاق لم يأخذ بعين الاعتبار «وبشكل مقصود غالباً» طبيعة هذا البلد وطبيعة الصراع الدائر فيه، فتقسيم الصلاحيات جاء على شكل تقاسم لها بمجالس منفصلة فعلياً، ما لبثت أن انقضّت على بعضها البعض أو اصطفت في خنادق متقابلة، وفي الوقت الذي يرى البعض أن مشكلة الاتفاق الذي لاقى دعم الأمم المتحدة في حينه هو عدم تطبيق نتائجه على أرض الواقع، يرى البعض الآخر أن هذا الاتفاق أسس بشكل غير مباشر إلى دفع الأطراف المختلفة إلى هذه الحرب المدمرة، وبالعودة لقرار حفتر الأخير فهو يُعقد الأمور، ولكنه في الوقت نفسه– وإن لم يكن حفتر واعياً لذلك– يطلق رصاصة الرحمة على حل أثبتت التجربة عدم صلاحيته.

عقيلة صالح نقطة استقطاب جديدة

كان رئيس مجلس النواب الليبي عقيل صالح أعلن عن خارطة طريق لحل الأزمة الليبية، ويرى صالح في خطته هذه مخرجاً من الأزمة وقال: إن «هذه المبادرة بُنيت على أساس ما تعارف عليه الآباء والأجداد عندما بدأ العمل على حصول ليبيا على استقلالها»، واعتبر أن هذه الخريطة تضمن التوازن بين «الأقاليم التاريخية الثلاثة»، ولاقت هذه الخريطة ردود فعل إيجابية لدى بعض الأطراف الدولية، إذ قالت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا: إن موسكو ترى في المبادرة «فرصة لتشكيل أساس المناقشات السياسية في إطار عملية التسوية الليبية الشاملة».

لن يكون الحل مطابقاً بالضرورة لمبادرة صالح، ولكنه يؤشر على احتمال جدي لصياغة الحل من داخل ليبيا ليلقى لاحقاً الدعم الذي يحتاجه من العالم، وهو تحولٌ جذري في طبيعة الحلول السابقة التي لم تر ضرورة بوجود الأطراف الليبية كمشاركين في صياغتها، بل تعاملت معهم بوصفهم منفذين لهذه الوصفات لا صانعين لها.

لن يكون الحل مطابقاً بالضرورة لمبادرة صالح ولكنه يؤشر على احتمال جدي لصياغة الحل من داخل ليبيا ليلقى لاحقاً الدعم الذي يحتاجه من العالم

الصورة عالمياً

• بعد عدة أيام على بدء عمل حكومة مصطفى الكاظمي، عادت الاحتجاجات وسط العاصمة العراقية في بغداد يوم الأحد، وحاول المتظاهرون عبور جسر الجمهورية باتجاه المنطقة الخضراء.

• قال بنك إنجلترا المركزي: إن بريطانيا تتجه صوب أكبر تراجع اقتصادي تشهده منذ أكثر من 300 عام، وقال: إن الاقتصاد البريطاني على مسار الانكماش بنسبة 25% في الأشهر الثلاثة المنتهية في حزيران.

• تم تأجيل الانتخابات الرئاسية في بولندا، التي كانت مقررة في الـ10 من أيار الجاري، إلى أجل غير مسمى بسبب وباء فيروس كورونا المستجد.

• نقل موقع «خبر أونلاين» عن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، أن بلاده مستعدة لإجراء تبادل كامل للسجناء مع الولايات المتحدة.

• كشفت وسائل إعلام العدو الصهيوني ومنها «يديعوت أحرونوت» عن اجتماع للحكومة الأمنية للعدو لبحث هجوم سيبراني «خطير» تعرض له على البنية التحتية منذ أسبوعين.

• رغم نجاحها في مكافحة الوباء بالمقارنة مع مختلف الدول الأخرى، أعلنت اللجنة الوطنية للصحة في الصين، أن السلطات بصدد إجراء إصلاحات، بعد أن كشفت أزمة كوفيد-19 عن «ثغرات» في نظام الرعاية الصحية.

صدمة كورونا والتحرّك بالتدريج

دولة تلو أخرى بدأت بالحجر طويل الأمد مع انتشار الفيروس وإصابة المزيد من الناس ووفاتهم. وكنتيجة للحجر والعزل الطويلين، ركدت الأنشطة الاقتصادية لتقترب من التوقف. أصدرت منظمة العمل الدولية تقريراً أشارت فيه إلى أنّ 25 مليون وظيفة ستتم خسارتها بسبب «صدمة-كورونا»، وبأنّ العمال سيخسرون عائدات بقيمة 3,4 مليار دولار في نهاية العام. كما أنّ الأمر قد يسوء مع استغلال قطاع العمال والشركات لصدمة-كورونا من أجل إعادة هيكلة عملياتها لتصبح أكثر «فاعلية» وأقل عمالاً. وكنتيجة لزمن طويل من البطالة والبطالة الجزئية، وكذلك عدم الاستقرار في سوق النفط، سينخفض معدل النمو العالمي إلى قرابة 1% وفقاً لصندوق النقد الدولي. وحتّى هذا الأمر سيعتمد في الحقيقة على النمو الصيني، والذي بالرغم من توقع ازدياده تبعاً لانحسار وإدارة انتشار وباء فيروس كورونا داخل الحدود الصينية. أسواق الأسهم من هانغ سينغ إلى وال ستريت شهدت خسارات هائلة، وقيمها المتضخمة تنهار بالفعل.

■ منظمة تريكونتنتال*
تعريب وإعداد: عروة درويش

جمعت الحكومات والهيئات الدولية مبالغ كبيرة لتمويل حالات الطوارئ. المال الذي جمعه صندوق تمويل استجابة الطوارئ المركزي في الأمم المتحدة «15 مليون دولار»، والبنك الدولي «12 مليار دولار»، وصندوق النقد الدولي «ترليون دولار»، وفتحت البنوك المركزية مرافق جديدة لإقراض الأموال للمؤسسات المالية والشركات. أقرّ كونغرس الولايات المتحدة صندوق طوارئ برقم فلكي: 2,2 ترليون دولار، والقسم الأكبر منه مخصص لدعم الشركات.

يبدو اليوم بشكل واضح بأنّ المشكلة لا تتعلق بالسيولة في الأسواق المالية، الأمر الذي كان أحد أسباب الأزمة المالية لعام 2008، بل في تراكم الأحداث: عدم الاستقرار الذي تسبب به فيروس كورونا، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، ومشاكل البطالة والبطالة الجزئية طويلة الأمد. يفترض بالأموال التي جمعت أن تتعامل مع صدمة-كورونا، لكن المسألة اليوم هي: كيف سيتم إنفاق الأموال. هناك عادة لدى المجتمع الرأسمالي تتمثل في إلقاء الأموال على البنوك والشركات الكبرى. لكنّ خبرتنا تظهر لنا بأنّ هذه الكيانات لا تستخدم هذه الأموال لتحقيق هدف إخراجنا من المأزق: أي عبر إغاثة العامّة – بما يشمل توفير مداخيل ووظائف – وبتوفير حلول طويلة الأمد للامساواة الاجتماعية.

إذاً ما الحل من وجهة نظر الشعوب؟

الرقمنة ضد العمال

لا يجب أن يمر تركيز رأس المال في قطاع التكنولوجيا دون انتباه، فهو يثير مسألتين هامتين على الأقل، أولاً: توليده فقاعة أصول مضاربية تركز على شركات التكنولوجيا الحديثة. ثانياً: أنّه يوسع تأثير الرأسمالية في جميع أنحاء العالم ويسمح بالسيطرة على البيانات التي يمكن استخدامها للتحكم بالناس. إنّ النمو المتسع لما يُدعى «رأسمالية المنصّة» – أو النشاط الاقتصادي المتجذر في المنصات القائمة على الإنترنت – وجمع وتحليل البيانات الضخمة، ينتج منطقاً جديداً من الاستهلاكية. هذا جزء ممّا بات يُعرف باسم «الثورة الصناعية الرابعة». تشكّل رأسمالية المنصة هذه وتقود الاحتياجات الاستهلاكية، لتنتج أنماطاً جديدة من الذاتيّة، بل وحتى لتتدخل في خلق هويات سياسية. إنّ كامل خلق الفردانية هذا يتم عبر تفتيت النشاط الاجتماعي وخلق أساليب جديدة للكينونة في العالم.

الوباء العالمي والإغلاق المفروض على أجزاء كبرى من العالم كان مؤات لتطوير رأسمالية المنصة. العمل عن بعد باستخدام الإنترنت يوفر طريقة للاستمرار بالعمل خلال الحجر. غوغل وأمازون وفيسبوك وزوم جعلوا العمل من المنزل ممكناً، وقالوا بأنّ هذا مفيدٌ لعمال العالم. مثال: قالوا بأننا قادرون على استخدام وقتنا بحرية أكثر، وبأنّنا– من خلال هذه العقود المرنة– قادرون على تغيير الأعمال بتواتر أكبر. وفكرة العمالة طول الحياة في ظل الرأسمالية تتحقق اليوم في زمن آخر، والعمل المرن أصبح نموذجاً لهذه المرحلة من النيوليبرالية.

وضمن هذه الوظائف التي يمكن القيام بها عن بعد، يتجاهل هذا النموذج أيضاً العبء المتزايد للعمالة غير المأجورة، مثل: رعاية الأطفال الذين خارج المدرسة والعناية بأفراد العائلة الذين يحتاجون للمساعدة، وكلّ ذلك أثناء العمل عن بعد. علاوة على ذلك، فالدور المركزي الذي لعبته رأسمالية المنصة وسط فترة الإغلاق هذه قد عززت الأجندة النيوليبرالية– ولاسيما من حيث تقسيم القوى العاملة وتفتيت العمال– الأمر الذي يزيد من إخضاع القوى العاملة لمصالح رأس المال غير المقيدة.

لا تتم معالجة السبب الحقيقي للانهيار بل يتم على عجالة تقديم حزم إنقاذ مالية هائلة لأولئك الذين أثاروا الأزمة في المقام الأول

قتل المجتمع

الذين يملكون السطوة في النظام هم أول من يصمم الآليات لحماية بعضهم خلال الأزمة. فعندما تقع أزمة مالية على سبيل المثال، لا تتم معالجة السبب الحقيقي للانهيار، بل يتم على عجالة تقديم حزم إنقاذ مالية هائلة لأولئك الذين أثاروا الأزمة في المقام الأول. ففي الوقت الذي انتشر فيه الوباء العالمي، خصصت الحكومات مرة أخرى مبالغ كبيرة من المال لمصالح رأس المال لحماية أنفسهم، مثل: إجراءات البنوك المركزية– متتبعة قيادة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي– بتخفيض معدلات الفائدة لتسليم السيولة لأسواق الأسهم بحيث يتمكن الأثرياء من ضمان الحفاظ على صحّة استثماراتهم، عوضاً عن الحفاظ على صحّة الناس. تصبح موارد العامة، والتي نادراً ما يتم تسليمها للعامة، متاحة بشكل سريع للقطاع الخاص.

الدول ذات التوجه الاشتراكي «بدءاً من الحكومات الوطنية في الصين وصولاً إلى الحكومات المحلية كما في كيرالا في الهند» حشدت كلّ ما يمكن من موارد تملكها– بغض النظر عن الخسائر الاقتصادية– لاحتواء الوباء. بينما فشل النظام البرجوازي بشكل حاد باستخدام موارده الهائلة لذات الغرض. معدلات الوفيات في الولايات المتحدة كارثية، وهي بمثابة جريمة سياسية ضدّ الإنسانية.

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ونحن نشهد حرب البرجوازية على اليسار. والحكومات الساعية لإرضاء مصالح أصحاب المليارات تُخفض الضرائب وتفرض التقشف وتُخصص الأصول العامة الثمينة وتُزيل القيود عن الصناعة والتجارة باسم الفاعلية. هاجمت الدول البرجوازية النقابات والمنظمات اليسارية محاولة تهشيم الاحتياطي اليساري. وقد ساهم بذلك نمو المنظمات غير الحكومية المدعومة عادة من طبقة المال، لتقوّض اليسار السياسي وتلفت الانتباه إلى البشر، لا بوصفهم كتلاً ذات مشاكل موحدة، بل بإطلاق الحملات التي تختزل مشاكلهم بقضايا مفردة. فبعضها يهتم بإيصال المياه، وأخرى تهتم بالتعليم، لكن لا كيان يجمع الناس في خندق مواجهة كامل النظام الرأسمالي المسبب للمشاكل.

وكنتيجة لإضعاف اليسار في حقبة الصراع الهائلة هذه، وكنتيجة لتطور الهجوم الإعلامي الذي يبيع السلع بوصفها أحلاماً، أجبر اليسار على صرف جزء كبير من طاقته في كفاحات قصيرة الأمد. النضال للتخفيف من التقشف جاء جنباً إلى جنب مع بناء النضال ضدّ الوحشية المتزايدة لعمليات الإنتاج الرأسمالية وعنف الدولة. إن عدم لعب القوى اليسارية دوراً في صالح الشعور العام المناهض للتقشف وتخفيض الضرائب على الأثرياء، يعني بأنّ وحشية النظام ضدّ القوى العاملة وإفقار العمال وبقية آثار النيوليبرالية وعولمتها على الطبقة العاملة المستحوذ عليها ستكون أسوأ بكثير.

رغم إجبار اليسار على التركيز على المعارك

لتغيير النظام الرأسمالي

قصيرة الأمد والجزئية، فقد أنتج الكثير من البرامج والمقاربات الاشتراكية تجاه مجموعة متنوعة من الأزمات. في هذه البرامج عناصر يجب دراستها. فعندما كان اليسار في الحكومات، اختبر مقاربات جديدة لأزمة الوباء الرأسمالية، ومضى ليحشد كل ما أتيح من موارد للصالح العام، ولتطوير أفعال عامة لتحويل المجتمع وتعزيز الصراع الطبقي.

الرُّعب يُودع الأساطير

في الوقت الذي انتشر فيه الوباء إلى خارج حدود الصين، بات واضحاً بأنّ المجتمعات التي قُوضت مؤسساتها العامة ستعاني بشكل لا يوصف من الفيروس. استخدمت الحكومة الصينية مواردها الكبيرة لفحص السكان ولإنشاء مرافق لعزل ومراقبة وعلاج المرضى، وأغلقت عند الحاجة مدناً بأكملها لتضمن عدم معاناة المجتمع من اضطرابات لا داعٍ لها. بينما على طول الولايات المتحدة والبرازيل والهند، حيث تم انتزاع أحشاء المؤسسات العامة، وتحديداً المؤسسات الصحية العامة، تُرك المجتمع ضعيفاً. إنّها خصخصة الكليات الطبية قادت الخريجين إلى البحث عن أموال أكثر لدفع ديونهم، بينما قادت خصخصة المستشفيات إلى تخفيض «الفائض» من العمّال وزيادة في الاستيعاب، فبات كلّ سرير يعامل كأنّه عقار يجب تعظيم استئجاره لأقصى حد ممكن. وبات «الطب على الوقت» هو الصيغة الجديدة لكسب الأرباح.

أحد أهم مكاسب الأثرياء كان مهاجمة شرعية المؤسسات العامة. ففي الغرب، وفي البلدان التي «تسبّح بحمده»، بات الاتجاه النموذجي هو مهاجمة الأملاك الحكومية بوصفها عدوة للتقدم. كان الهدف هو تقليص المؤسسات الحكومية، باستثناء الأمن والجيش. وسمّت كلّ دولة لديها حكومة وبنية دولة قويّة بأنّها «استبدادية». لكنّ هذه الأزمة زعزعت هذه الصورة، فالبلدان التي لديها مؤسسات دولة قوية هي التي استطاعت تولي أمر الوباء، ولم يعد بالإمكان نعتها بكونها استبدادية: فالحس السليم اليوم يشير إلى أنّ هذه الدول ومؤسساتها العامة هي فاعلة. من المستحيل اليوم أن تستمر دعاية أنّ نمطاً محدداً من الدول البرجوازية هي أكثر فاعلية من نظام ذو مؤسسات عامة قوية، فالتجربة والرعب لن يسمحا لها بالاستمرار.

إنّ ما تعلمناه ليس من الصين فقط، بل من كوبا وفنزويلا وولاية كيرالا الهندية، هو أنّ المجتمع المنظم من قبل منظمات شعبية «نقابات ومنظمات نسائية واتحادات طلابية ومنظمات شبابية وتعاونيات»، ستكون لديه القدرة للتصرف بشكل عام. المجتمع المنظم هو ذاك الذي يبني قدرة الناس على تعلم كيفية التصرف بشكل جماعي في الأوقات الاعتيادية، بل وأكثر من ذلك في أوقات الأزمات. المشروع الاشتراكي يتم تطويره بشكل جزئي فقط من خلال مؤسسات الدولة، أمّا الأجزاء الأخرى– وهي الأجزاء الأكثر حيوية– فالمجتمع هو من ينظمها ويبثّ الحياة فيها ويحضرها للعمل كبناء اجتماعي في الأوقات الاعتيادية والاستثنائية.

دخل أساسي عام

على طول نصف القرن الماضي بات واضحاً بأنّ نظام العمالة مُتصدع. ففي المجتمع الرأسمالي من المقبول أن تكون هناك نسب بطالة محددة «بل وتم تقنين هذه النسب بوصفها معدلات بطالة طبيعية». واليوم وكنتيجة لعولمة العمالة وزيادة الإنتاجية الناجمة عن التكنولوجيا، مليارات العمال إمّا عاطلون عن العمل أو عاطلون بشكل جزئي، أو في وضع شديد من عدم الاستقرار «مثل العمال بعقود قصيرة الأمد أو العمال الميامومون». وفقاً لمنظمة العمل الدولية، هناك على الأقل 157 مليون عامل مهاجر من أصل 258 مهاجر دولي يتم استبعادهم بشكل اعتيادي من إجراءات الضمان الاجتماعي، ونادراً ما يتم طرح حالتهم الخطرة للنقاش.

الدخل الأساسي العام سيحرر «فائض» السكان الهائل من العوز والبطالة لكنّه لن يحررهم من النظام المالي ولا من سلطة الدولة الرأسمالية

ازدادت اللامساواة الاجتماعية بشكل هائل ومحيطات من الفقر تضرب بأمواجها غالبية سكان العالم.

لطالما كانت هناك أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل– جيش البطالة الاحتياطي– حتّى في أكثر أطوار الرأسمالية ازدهاراً. لكن ومع مواجهة الرأسمالية لأزمة أرباح طويلة المدى، فغالبية العمال يختبرون مستويات شديدة من اللااستقرار. هؤلاء العمال وفق المنطق الرأسمالي إمّا يتم استغلالهم بشكل مفرط، أو يتحولون ليصبحوا سكاناً فائضين عن الحاجة.

ومن أجل مواجهة مشاكل الفقر واللامساواة ضمن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، ظهرت فكرة «الدخل الأساسي العام **Universal Basic Income**». فإن كان الرأسماليون لن يستخدموا مواردهم للاستثمار في الوظائف، عندها على السكان الفائضين أن يحصلوا على معيشتهم من مكان آخر، كالدولة مثلاً. هذه الدفعات التي تُمولها الدولة تعرف باسم «الدخل الأساسي العام». وهي المبادئ الأساسية التي يجب أن نعتمدها.

يجب أن نكون واضحين فيما يتعلق بحدود الدخل الأساسي العام. هذا الدخل سيحرر «فائض» السكان الهائل من العوز والبطالة، لكنّه لن يحررهم من النظام المالي ولا من سلطة الدولة الرأسمالية. يعني توزيع النقود بأنّ الحاجة للنقود لشراء البضائع والخدمات الرئيسية ستبقى قائمة «التعليم كمثال أو أنظمة توزيع الأغذية». جزء من جاذبية الدخل الأساسي العام بالنسبة للكتلة النيوليبرالية أنّها تضع النقود في يد السكان، والذين سيكونون قادرين عندها على شراء البضائع والخدمات التي دون ذلك ستبقى بدون من يشتريها.

الدخل العام الأساسي لا يشكل تهديداً للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، والتي تشكل في أحسن أحوالها مجرّد برنامج رفاه اجتماعي ضمن نموذج النظام الرأسمالي. لكن في سياق الجوع والبؤس المنتشرين، لا ينبغي الاستهزاء بمثل هذا البرنامج حتى لو كانت له قيود ضخمة في النطاق والتنفيذ.

من أين نأتي بالمال؟

من الأسئلة الهامة التي تطرح بخصوص الدخل الأساسي العام: من أين ستدفعه الدولة، وما هو الدخل الذي سيتم تحديده للفرد في سنّ العمل؟

الحل الليبرالي يكون من خلال إنهاء البرامج الاجتماعية الأخرى، وجمع الأموال المخصصة لها في حزمة واحدة، ثمّ تخصيص دفعات النقود من هناك. لكنّ هذا الحل لا يمكن القبول به من وجهة النظر الاشتراكية لأنّه يعني خصخصة البضائع الاجتماعية التي يجب أن تتم معاملتها كحقوق إنسان رئيسية. ولهذا فالآليات الاشتراكية لهذه المدفوعات ستعتمد على أربعة مصادر على الأقل:

الضرائب على الثروة.

توسيع نطاق المطارح الضريبية وتفكيك الجنان والملاجئ الضريبية.

زيادة الضرائب على القطاعات غير المرغوبة «التسلّح كمثال».

زيادة الضرائب على الأرباح.

يجب ضمان قدرة الدولة على تحصيل هذه الضرائب، وخلاف ذلك سيعني هروب الأموال إلى الجنان الضريبية، وهو الأمر الذي يفرض وجود سيطرة للدولة على رأس المال. وبرنامج الدخل الأساسي العام الذي لا يكون جزءاً من الإجراءات لتطوير السيادة الاقتصادية، سيكون مجرّد خطّة لا يمكن تحمّل تكاليفها، وسيتم النظر إليه بوصفه فاشلاً أو غير ملائم «إن تمّ تمويله أساساً»، أو عبئاً على الموازنة القائمة.

فاقمت صدمة–كورونا من مشاكل البطالة واللااستقرار والجوع. ما كان يُنظر إليه بوصفه حلاً لأزمة البطالة في ظل الرأسمالية– الدخل الأساسي العام– أصبح مقياساً للأزمة الطارئة التي سببها مرض كوفيد–19. سيكون الليبراليون واليمين المتطرف أكثر من سعداء بدفعة نقدية واحدة تهدف لتهدئة غضب العاطلين عن العمل والعاملين غير المستقرين، إضافة لكونها ستضخ الأموال التي قد تحرك الطلب اللازم للأعمال الراكدة. أمّا دخل أساسي عام حقيقي يضع أرضية ثابتة للطبقة العاملة فليس بالأمر الذي سيقبلونه بسهولة.

أظهر لنا الوباء الميل التدميري الواضح للرأسمالية في طورها النيوليبرالي. التباطؤ في الأنشطة الاقتصادية والاضطراب في أسواق الأسهم، حوّل قادة الرأسمالية النيوليبرالية إلى كينزيين فتح كلّ منهم نافذة في بنوكه المركزية لتُغدق المال على القطاع الخاص. لكنّ ما نحتاجه اليوم هو تغيير لهذا النظام وطرق تعامله مع الأزمات. وتدابير الإغاثة العاجلة هي في جوهرها جزء من تغيير هذا النظام، وتشمل هذه التدابير التحويلات النقدية وتوزيع الأغذية العامة. يجب استخدام هذه التدابير لأقصى حد ممكن للحد من المعاناة التي يمكن تجنبها والتأسيس عليها للمرحلة التالية.

■ منظمة تريكونتنتال للأبحاث الاجتماعية: مؤسسة عالمية تجري الأبحاث التجريبية لتسترشد بها الحركات السياسية. من أهدافها سد الفجوات في معارفنا بخصوص الاقتصاد السياسي وكذلك التسلسل الهرمي الاجتماعية الذي سيسهل العمل السياسي للشعوب، بحيث يمكن محاربة الأفكار البرجوازية التي احتلت القطاعات الأكاديمية والإعلام.

خمسة كتب عن النضال ضد الفاشية

دفعت شعوب الأرض تضحيات هائلة خلال كفاحها ضد الفاشية والنازية، ولكل بلد حكايته الوطنية، وللأرض حكايتها الأممية الواحدة. كتبها عشرات الملايين من ضحايا الفاشية والحرب.

■ قاسيون

يقول جورجي ديمتروف: إن الفاشية هي الديكتاتورية الإرهابية السافرة لأكثر عناصر رأس المال رجعية وشوفينية وإمبريالية، ويقول خالد بكداش: إن الفاشية هي ديكتاتورية أفظع الاستعماريين. وبعد التعريف، نقدم لكم خمسة كتب عن النضال ضد الفاشية.

لن يمروا

دولوريس إيباروري، وتسمى أيضاً لاباسيوناريا، هي مناضلة شيوعية إسبانية ولدت في الباسك من أسرة فقيرة يعمل أعضاؤها في المناجم. انضمت عام 1917 إلى الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني، ثم ما لبثت أن التحقت في 1921 بالحزب الشيوعي الذي أسسه عمال ثوريون تأثروا إلى حد كبير بتجربة ثورة اكتوبر. وفي سنة 1925 بدأت تكتب في الجرائد العمالية المحلية، وتوقع باسم «لاباسيوناريا».

أصبحت في العام 1931 عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي. سجنت ثلاث مرات بين 1932 و1936 وقاست عذاب الجوع والحرمان والنفي. شاركت في إضراب عمال المناجم الاستوريين عام 1934 واشتهرت ببلاغتها الخطابية وبقدرتها في التأثير على الجماهير، وأصبح لقبها «لاباسيوناريا» في إشارة إلى الدعوة الدائمة إلى العمل والنضال.

وعلى أثر انتصار الجبهة الشعبية عام 1936، انتخبت نائبة لرئيس البرلمان. ولم تعرف الهدوء طيلة الحرب الأهلية الإسبانية فكانت تلازم المقاتلين على كافة الجبهات في الداخل، وتسافر أحياناً إلى بعض البلدان الأوروبية تستحثها على دعم الجمهورية الديموقراطية في إسبانيا. ومما عرف عنها أثناء الحرب إطلاقها لشعارين في فترة النضال ضد الفاشية ما يزالان على ألسنة المناضلين حتى اليوم: «لن يمروا» و«الأفضل أن نموت واقفين على أن نحيا راكعين». وفي 6 مارس 1939 بعد هزيمة الجمهوريين تركت دولوريس إيباروري إسبانيا إلى موسكو وبقيت مبعدة عن بلادها مدة 38 سنة.

وحمل كتابها عنوان «لن يمروا»، الكتاب الذي يتحدث عن فصول من تاريخ إسبانيا وكيف نشأت الجمهورية والنضال ضد الفاشية وحال الطبقة العاملة.

كتابان عن سورية

صدر في العام 1975 بمناسبة الذكرى الثلاثين للنصر على الفاشية كتابان عن النضال ضد الفاشية في سورية ولبنان. الكتاب الأول من منشورات الشيوعيين، وحمل عنوان: «صفحات من النضال ضد الفاشستية في سورية» وفيه كتاب خالد بكداش «العرب والحرب الأهلية الإسبانية» وأخبار عصبة مكافحة الفاشية في سورية ولبنان وبيانات ونداءات الهيئات المختلفة في يوم النصر، ومنها: بيان الحزب الشيوعي وبرقية الرئيس شكري القوتلي إلى ستالين، وأخبار احتفال دمشق بالذكرى الثلاثين عام 1975 ومقالات فرج الله الحلو.

والكتاب الثاني بعنوان «الحركة المعادية للفاشية في سورية ولبنان 1933–1945» من تأليف عبد الله حنا، وإصدار دار الفارابي في لبنان. ويتحدث فيه عن تضامن السوريين مع المعتقلين في السجون الفاشية، مثل: ارنست تيلمان وجورجي ديمتروف عن طريق جمعية المساعدة الحمراء التي شكلها العمال السوريون، وفيه أخبار لجنة الدفاع عن إثيوبيا ولجنة الدفاع عن لواء اسكندرون وعصبة مكافحة الفاشية في سورية ولبنان، وأخبار المظاهرات والاحتفالات والتضامن مع الجمهورية الإسبانية والاتحاد السوفييتي.

لكل بلد حكايته الوطنية وللأرض حكايتها الأممية الواحدة كتبها عشرات الملايين من ضحايا الفاشية والحرب

الفاشية والطبقة العاملة

يتحدث كتاب «الفاشية والطبقة العاملة» لجورجي ديمتروف عن مهمات النضال وتكوين الجبهة الشعبية المعادية للفاشية، ودور الطبقة العاملة في هذا النضال داخل المنظمات الجماهيرية والنقابات ودور الشباب والنساء.

وجورجي ديمتروف قائد عمالي بلغاري، عامل الطباعة وقائد الحزب الشيوعي، شارك في انتفاضة 1923 المعادية للفاشية، وسجن عام 1933 في ألمانيا بتهمة إحراق الرايخستاغ، فقلب المحكمة رأساً على عقب، وهو يحاكم سجانيه الذين صاروا في موقف الدفاع، واضطروا لإطلاق سراحه. قاد الأممية الشيوعية بين عامي 1934–1943، وأصبح أول رئيس لبلغاريا بعد تحريرها من الاحتلال الفاشي.

تحت أعواد المشنقة

كتاب لرئيس تحرير جريدة رودي برافو التشيكوسلوفاكية وعضو الحزب الشيوعي منذ 1921 يوليوس فوتشيك الذي أعدمه النازيون عام 1943. وهي يوميات هذا المناضل في سجن الغستابو حتى فترة قبيل إعدامه.

كتبت زوجته جوستا فوتشيكوفا: علمت من رفاق السجن، في معسكر اعتقال رافنسبروك، أن زوجي يوليوس فوتشيك، رئيس تحرير رودي برافو وتفوربا، قد حكم بالإعدام من قبل إحدى المحاكم النازية في برلين بتاريخ 25 اب 1943. أما التساؤلات بشأن مصيره اللاحق فقد عادت أصداؤها تتردد من فوق الأسوار العالية المحيطة بالمعسكر.

وإثر الهزيمة التي لحقت بألمانيا النازية في ايار 1945، جرى تحرير السجناء الذي لم يسمح الوقت للفاشيين بتعذيبهم أو قتلهم وكنت أنا من بين هؤلاء. لقد عدت إلى وطني المحرر، وبدأت البحث عن زوجي. وكنت مثل ألوف مؤلفه غيري، ممن كانت وما برحت تفتش عن أزواجها وزوجاتها وأطفالها وآبائها وأمهاتها، ممن ألقى بهم المحتلون الألمان في مكان ما من أماكن تعذيبهم التي لا حصر لها. إن حكم الإعدام قد نفذ بيوليوس فوتشيك في برلين بتاريخ 8 أيلول 1943، أي بعد أربعة عشر يوماً من صدور حكم الموت عليه.

ويذكر أن يوم إعدام يوليوس فوتشيك «الثامن من أيلول» قد تحول إلى يوم عالمي للصحفيين بعد الانتصار على الفاشية.

غرامشي وأرنست تيلمان

نضيف إلى تلك الكتب مقالات الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي مؤلف «كراسات السجن»، ومقالات القائد الشيوعي الألماني وعامل ميناء هامبورغ أرنست تيلمان الذي أعدمه النازيون في السجن عام 1944.

من فلسطين إلى الجمهورية الاسبانية

«علي: قصة رجل مستقيم» رواية للكاتب الفلسطيني حسين ياسين، تتحدث عن علي عبد الخالق، المناضل الذي سافر من عكا في فلسطين المحتلة وتطوع للقتال دفاعاً عن الجمهورية الإسبانية واستشهد على جبهة مدريد.

■ قاسيون

صدرت الرواية في 320 صفحة عام 2017 عن دار الرعاة للدراسات والنشر في رام الله، وجسور ثقافية للنشر والتوزيع في عمان، ولوحة الغلاف للفنان الفلسطيني سليمان منصور، وهي بعنوان «نغم حزين»، تحكي قصة المتطوعين الفلسطينيين في الحرب الأهلية الإسبانية بين أعوام 36– 1938، أبطال الرواية هم رجال مستقيمون غيبهم التاريخ فضاعوا في متاهات الإهمال وعلى شواطئ النسيان.

تطوع علي عبد الخالق في العام 1937 للقتال في صفوف الجمهوريين الإسبان ضد الجنرال فرانكو، وعثر على رفاته في إحدى المقابر المخصصة للمقاتلين الأمميين، حيث استشهد وهو في السابعة والثلاثين من عمره يوم 1938/3/17 ودفن في هذه المقبرة في 1938/4/1.

يقول الروائي في كلمة شكر: إنه تعرف على علي عبد الخالق، خلال مقال مترجم للمؤرخ الألماني غرهرد هارب، وهو عميد كلية التاريخ في جامعة لايبتسك يتحدث عن فلسطيني تطوع مع رفيقيه نجيب يوسف وفوزي صبري النابلسي، للدفاع عن الجمهورية الإسبانية، سقط الثلاثة في الجبهة ودفنوا في الأرض الإسبانية. بينما عاد مليح خروف إلى حبيبته «مدينة القدس».

ويضيف ياسين أنه بقي خمسة أعوام وهو يتتبع في كتب الأدب والتاريخ العربي، أخبار علي عبد الخالق، عند كبار السن والمثقفين وقدامى الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي أرشفة الحزب وعلى لسانه سؤال واحد: هل سمعتم عن فلسطينيين تطوعوا لمحاربة الفاشية في الحرب الإسبانية بين أعوام 1936–1939؟ فاكتشف أن علي عبد الخالق، عامل زراعي وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، تطوع للقتال في إسبانيا ودفن هناك.

وقاتل العديد من المقاتلين العرب ضمن صفوف الفيلق الأممي دفاعاً عن الجمهورية الإسبانية وضد الفاشية، بينهم 126 عضواً في الحزب الشيوعي الفلسطيني والعشرات من الشيوعيين السوريين واللبنانيين والعراقيين و500 من الحزب الشيوعي الجزائري وغيرهم.

جاء علي عبد الخالق بعد خروجه من سجن عكا، مباشرة إلى الحرب الإسبانية، كقائد لإحدى التشكيلات وسقط في جبهة مدريد «طروال»، جرت له جنازة عسكرية مهيبة في عاصمة الجمهورية.

أخبار ثقافية

فيلم «كلاشينكوف»

صدر هذا العام فيلم جديد عن مخترع السلاح الشهير ميخائيل كلاشينكوف، ليصبح أول فيلم سينمائي عن أسطورة الهندسة السوفييتية. يغطي الفيلم الفترة بين عامي 1941–1947، بدءاً من إصابة الرقيب الأول ميخائيل كلاشينكوف في معركة دبابات قرب مدينة بريانسك، وإلى تقدير اختراعاته حق قدرها. ولأنه منع من العودة إلى الجبهة بسبب إصابته، كلف بالعمل على اختراع السلاح الجديد الذي وضع أول نموذج له عام 1941 باسم الرشاش– المسدس كلاشينكوف. اعترضته صعوبات كثيرة حيث رفض الخبراء الاعتراف باختراعات الشاب الريفي الذي لم يتلق تعليماً عالياً، ولكنه منح جائزة ستالين في النهاية.

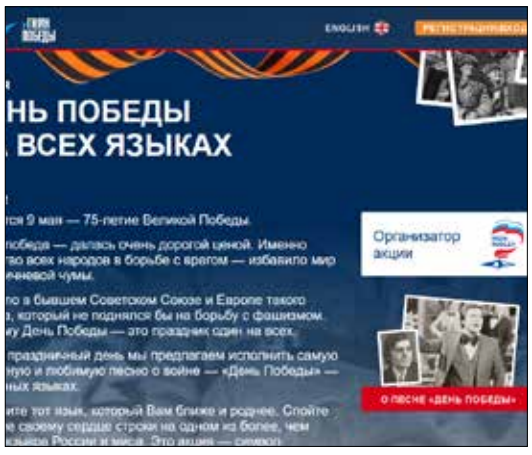

يوم النصر بكل اللغات

نظمت مجموعة من الهيئات الروسية مبادرة فنية واجتماعية توفر للراغبين في أنحاء العالم إمكانية الاحتفال بالذكرى الـ 75 للنصر على النازية عبر أغنيات يؤدونها بلغاتهم الأم. وأثمرت هذه المبادرة عن تأسيس موقع إلكتروني خاص للاحتفال بهذه الذكرى، يمكن لأي شخص من جميع أنحاء العالم الدخول إليه وتسجيل أغنيته الخاصة عبر ميزتي الكاراوكي والفيديو، وبأكثر من 100 لغة على موقع pobeda–ru.2020، بعد تسجيل الدخول عبر رقم الهاتف، ومن ثم الضغط على خيار تفعيل ميزة الكاراوكي، وبعدها على خيار اختيار اللغة ونص الأغنية، ليبدأ المشارك بالغناء وتسجيل أغنيته الخاصة.

كانوا وكنا

صوت الشعب

الثمن ١٥ قرشاً السنة ٨

حوادث وانباء محلية

مظاهرات الابتهاج والفرح

بدخول الجيش الاحمر الى برلين

ما أن وصلت الأخبار الأولى لاقتراب الجيش الأحمر من برلين، حتى انطلقت المظاهرات الاحتفالية في العديد من مدن سورية ولبنان، أكبرها في دمشق وبيروت وحلب، وفي اللاذقية تجمع الآلاف قادمين من كسب وبانياس وطرطوس وجبلة ومشتى الحلو وقرى الساحل في مسيرة جماهيرية احتفالاً بانتصار الجيش الأحمر. في الصورة عدد من جريدة صوت الشعب اليومية في تغطية أخبار احتفالات يوم النصر في سورية ولبنان.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/05/10» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

النضال ضد الفاشية في الأدب الكردي

كتب آماريك سرداريان رئيس تحرير جريدة riya taze الطريق الجديد السوفييتية في يريفان مقالاً بعنوان «مواضيع حول الحرب الوطنية العظمى في الأدب الكردي السوفييتي» في العدد الصادر بتاريخ 11 نيسان 1965 من الجريدة بمناسبة اقتراب الذكرى العشرين للنصر على الفاشية، وترجمت «قاسيون» هذا المقال من اللغة الكردية بعد الحصول عليه بمساعدة اتحاد الكتاب في أرمينيا.

■ آماريك سرداريان

من الواضح أن سنوات الحرب الوطنية العظمى 1941–1945 قد دخلت تاريخ وطننا، عندما تعرض الشعب السوفييتي إلى الإبادة على يد ألمانيا الفاشية التي خططت لاحتلال العالم، وسيطرت على العديد من البلدان الأوروبية، وشنت هجوماً غادراً على وطننا الكبير، فنهض الشعب السوفييتي عن بكرة أبيه لتحرير الوطن الاشتراكي.

وكما كان في أدب جميع الشعوب السوفييتية، فإن مسألة حق تقرير المصير والقضاء على العدو ورفع الروح المعنوية للجنود برسالة الجمال ضرورية لهزيمة عدو الإنسانية والاشتراكية والديمقراطية. وعلى هذا الطريق أكمل ممثلو الأدب الكردي السوفييتي جزءاً صغيراً في هذا الدرب الكبير، وأنجزوا مهامهم بشرف.

الحياة السعيدة

أثرت الحرب الوطنية العظمى في موضوعات الشعراء والكُتّاب والروائيين، فكتبوا بروح النار والمقاومة حول شجاعة عمال بلادنا، وصداقة الشعوب ومهمة المجتمع السوفييتي لتحرير الشعوب، وشخصية الجندي السوفييتي خلال الحرب.

وكتب الروائي عرب شاميلوف في رواية «الحياة السعيدة» صورة الشهيد آماريك الذي قطع دراسته للالتحاق بالجبهة وقاتل العدو بشجاعة مثل الأسد، لم يكن هذا الجندي السوفييتي وحيداً، بل وقف معه شعب كامل يقاتل في ظل الراية التي استشهد آماريك دفاعاً عنها. وشاميلوف هو مؤلف أول رواية صدرت باللغة الكردية حملت اسم «الراعي الكردي»، الرواية التي تحكي قصة تأسيس سوفييتات الرعاة والفلاحين في جبال آلاغوز.

دفاعاً عن موسكو، صاح سكان جبال آلاغوز في أرمينيا صيحتهم: «فليكن الجنود أسوداً وستشرق الشمس على العالم»، وردد المقاتلون أغنية باللغة الكردية مطلعها: اضربوهم يا رفاقي اضربوهم، غداً سنرى من هو الذئب ومن النعجة.

خاتم فاسيلي

انتشرت كتابات تأثرت بالواقعية الأدبية، وكتب حاجي جندي وس.غاسباريان سنة 1942 مجموعة من القصائد والأغاني بعنوان «أبناء الوطن» تحرض السكان على حب التضحية في سبيل التحرير.

وهناك قصة «خاتم فاسيلي» لقاجاغي مراد وقصة «اللقاء» لميروي أسد عن اندلاع الحرب الوطنية العظمى وأحداثها وشجاعة قوات الأنصار «البارتيزان» خلف خطوط العدو، وقوة صداقة وأخوة الشعوب السوفييتية. وكتب عشرات الشعراء قصائدهم عن الحرب، مثل: أمين عفدال الذي كتب قصائد «قصائد بكو»، «الإخوة الثلاثة»، «دفاعاً عن الشرف»، «بين النار»، «في سبيل الوطن».... إلخ.

أنزل يوسف بكو في قصيدة «شعلة النار» مختلف أنواع التقريع بالأنانيين ونحت بحروفه مختلف التفاصيل الصغيرة عن اضطهاد الشيوعيين في المناطق المحتلة

نشرت «قصائد بكو» لأول مرة عام 1948، وتحكي قصة المقاتل بكو الذي يحب وطنه السوفييتي، وعندما تعرضت البلاد إلى الغزو، تطوع بكو فوراً للقتال مع رفاقه السوفييت، وعاد إلى بيته بعد أن أنضجته الحرب ليشارك في إعادة بنائه. أما قصيدة «الإخوة الثلاثة» فتتحدث عن الصداقة بين الشعوب وعن ثلاثة مقاتلين من ثلاث قوميات قاتلوا من أجل وطن واحد.

وفي سنة 1942، كتب وزير نادري يحرض المقاتلين: لن أنسى ولن أبكي، لن أخاف الموت وتدفق الدماء. وينادي الشاعر شجاعة أبناء بلاده ليقفوا في وجه الغازي الشرس في قصيدة مطلعها: يطل في الأفق ذلك اليوم، حيث تصبح ألمانيا ديمقراطية. وفي قصيدة «نادو وكوليزار» تبدو شجاعة الشبان والفتيات على الجبهات، فالشاب القروي نادو والفتاة القروية كوليزار يغادران الكولخوز الواقع على الحدود التركية إلى الجبهات البعيدة دفاعاً عن شرف كولوخوزهم، ويرسل الكهل علو ابنه الوحيد إلى الجبهة رافضاً التخلف عن شبان الكولخوز قائلاً: الوطن شرفنا جميعاً، والشجاعة كرامة الإنسان.

شعلة النار

كتب جاسم جليل قصيدة «الشرف»، وفي قصيدة «قرب لينينغراد» كتب عن الشاب الذي هجر القلم والتعليم والتحلق لفك الحصار عن المدينة: وصلنا وتوقف القتال، مثل النبيذ الخالد على قلبي، تذكرت الشاب الشجاع الذي هجر القلم.

نعم لم يمت هؤلاء الرجال المدافعين عن الحرية، خلدتهم قصائد بلادهم، وكتب قاجاغي مراد في قصيدة «الطائر» عن الشاب الكردي الذي استشهد دفاعاً عن حبيبته الكازاخية التي لن تنساه أبداً. وخلد الشاعر شرو شهداء الحرب الوطنية العظمى بعشرات القصائد، أما الشاعر يوسف بكو الذي قاتل ببسالة، أنزل في قصيدة «شعلة النار» مختلف أنواع التقريع بالأنانيين، ونحت بحروفه مختلف التفاصيل الصغيرة عن اضطهاد الشيوعيين في المناطق المحتلة.

كذلك ميكائيل رشيد كتب قصة الفتاة الروسية التي دمر النازيون قريتها وأعدموا سكانها وقتلوا زوجها، فهربت إلى الغابات وأنقذها الفدائيون الشيوعيون لتصبح قائدة في صفوفهم. كتب المئات من المقاتلين يومياتهم وقصائدهم التي نشرت داخل الاتحاد السوفييتي، واشتهر شكو حسن في قصيدة «كلناز وكلش» وكارلان جاجاني في قصيدة «زليخة وجولو» وجردوي أسد في قصيدة «الرفاق» وعزيز إيسكو في قصائد «تحرير لاتفيا» و«ذكريات جندي» عن بسالة السكان والدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق السلام وصداقة الشعوب ومنع اندلاع حروب جديدة والقضاء على الفاشية وبناء الوطن الاشتراكي.